جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

قياس أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1992-2020

Measuring the impact of exports outside the hydrocarbon sector on economic growth in algeria for the period 1992-2020

من إعداد الطالب (ين):

إصافي أسامة.

سكساف عبد الحق.

تحت إشراف:

أ. قارة إبراهيم.

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. بن حدو فؤاد	**الرتبة العلمية**	**جامعة غليزان**	**رئيسا**
أ. قارة ابراهيم	**الرتبة العلمية**	**جامعة غليزان**	**مشرفا**
أ. مزوري الطيب	**الرتبة العلمية**	**جامعة غليزان**	**مناقشا**

السنة الجامعية:2023/2024

شكـــر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والشكر لجلاله سبحانه وتعالى الذي أعانني على إنجاز هذه المذكرة.

اللهم صلي على محمد وعلى آل محمد وبعد:

فبعد أن أتممنا مذكرتنا نستذكر الجهود التي تسبب في وصولنا إلى شاطئ الأمان، ونجد أنفسنا في كلمة لابد أن نذكرها. وهي أن العمل قد تم على ما هو عليه بفضل الله أولا وبفضل الذين كانت لهم الأيادي في مساعدتنا لإتمامها.

وهذه الكلمة نتوجه فيها إلى الدعاء والشكر إلى من أفادنا من العلم حرفا، والى كل ما قصدناه فأعاننا ونصحنا، دعاء من القلب بأن يجزيه الله عنا خير جزاء.

فما كان لمذكرتنا أن تخرج إلى النور لولا التوجيه السديد والرعاية الفائقة التي شملنا بها الأستاذ الفاضل "**د. قارة إبراهيم** "، وكان لملاحظاته القيمة الأثر الكبير في إظهار هذه المذكرة فضلا عن إشرافه علينا وتشجيعه لنا.

ولا أنسى أساتذتي الكرام: **ملاح عدة،و بن حراث العربي** ، وأيضا إلى جميع الأساتذة الذين ساندوني في مسيرتي الدراسية.

حتى أصبح البحث ثمرة نابعة على الرغم من الظروف العصيبة التي أحاطت بنا. فله منا جزيل الشكر والامتنان اعترافا بالجهود العظيمة. وسيظل فضله يحمل منا فائق الاحترام والتقدير. فشكرا لكرمه وجزاه الله خير جزاء.

فقد قيل:**{ من علمني حرفا ملكني عبد}**

ونسأل الله التوفيق والسداد

الإهداء

الحمد لله القدير الأول، الذي أنشأ الوجود والعدم، واصطفى نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام وكمل ديوان الأنبياء وختم. أمّا بعد:

أهدي ثمرة جهدي إلى:

التي أفنت عمرها في إسعادي وربتني دهرا إلى رجل، حبها أكبر من أن تحتوي قلوب البشر، إلى التي تتذكرني في صلاتها بالدعاء، يعجز عن وصفها أي إنسان، هي منبع الحنان يرتوي منها العطشان، إلى التي خلد الله ذكرها في القرآن وجعل الجنة تحت قدميها، وكان حجرها لي عطاء، أمي الحنونة أطال الله في عمرها.

إلى من وهبني فيض حنانه، وسعة صدره، وكد وجد وتحمل عناء ومشقة الأيام من اجل ضمان مستقبلي، أبي الحنون أطال الله في عمره.

والى أخواتي أطال الله في عمرهم.

إلى الأخ الذي لم تلده أمي، إلى من معه سعدت وبرفقته في دروب الحياة صديقي "عبد الحق" والى أستاذي الكريم الذي وقف بجانبنا وأفادنا بنصائحه القيمة "قارة إبراهيم" حفظه الله ورعاه، إلى أساتذتي الذين ساندوني في المشوار الدراسي,وخاصة أستاذ: "ملاح عدة وبن حراث العربي" حفظهم الله ورعاهم.

إصافي أسامة

سكساف عبد الحق

ملخص

تعتبر عملية تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات مصيرية للجزائر، لأنها تتيح لها فرصا لزيادة معدلات نموها وزيادة الطاقة الإنتاجية لمؤسستها وتوفير فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي، إذ أن يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلقها الحكومات.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في قياس أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1992-2020، وقد قسمت هذه الدراسة إلى جانبين الأول جانب نظري بحيث يتضمن بعض الأساسيات النظرية لكل من التجارة الخارجية والصادرات والنمو الاقتصادي، أما الجانب التطبيقي تم فيه استخدام كل من اختبار جذر الوحدة ADF test، وطريقة المربعات الصغرى LM، والتكامل المشترك بمنهجية Engel Granger، وتم أيضا استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR .

توصلنا بعد هذه الدراسة إلى النتائج التي وضحت لنا عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين الصادرات خارج قطاع المحروقات ومعدل النمو الاقتصادي، وأيضا بينت أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تفسر النمو الاقتصادي في المدى القصير.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، التصدير، الصادرات، النمو الاقتصادي.

Abstract

The process of developing and diversifying exports outside of hydrocarbons is considered crucial for Algeria, because it provides it with opportunities to increase its growth rates, increase the production capacity of its enterprise, provide job opportunities, and achieve economic growth, as economic growth is considered one of the basic goals that governments seek to create.

This study aims to investigate measuring the impact of exports outside the hydrocarbon sector on economic growth in Algeria for the period 1992-2020, This study was divided into two aspects. The first is a theoretical aspect that includes some theoretical foundations for each of foreign trade, exports, and economic growth. As for the applied aspect, it was used the unit root test, the ADF test, the least squares method, and cointegration using the Engel Granger methodology, and the vector autoregressive VAR model were also used.

After this study, we reached results that showed us that there is no causal relationship in both directions between exports outside the hydrocarbon sector and the rate of economic growth, and also showed that exports outside the hydrocarbon sector do not explain economic growth in the short term.

Keywords: Foreign trade ,Export, Exports, Economic growth.

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير: ..... أ

الإهداء ..... ب

الملخص: .... ج

فهرس المحتويات ..... د

قائمة الجداول:..... هـ

قائمة الأشكال:..... و

قائمة الاختصارات:..... ز

الفصل الأول: مقدمة عامة 2

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة 7

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات 32

الفصل الرابع: الخاتمة، النتائج والمقترحات 54

قائمة المراجع: 57

فهرس الجداول

رقم الفصل – رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1.2)	الصادرات السلعية في فلسطين	25-24
الجدول رقم (2.2)	نتائج اختبار الوحدة حسب اختبار ديكي فولر الموسع	25
الجدول رقم (3.2)	تطور متوسط معدل النمو في العمالة مقارنة بمتوسط معدل النمو الاقتصادي في مصر	26
الجدول رقم (4.2)	قيمة الصادرات من إجمالي الناتج المحلي في الصين	28-27
الجدول رقم (5.2)	نسبة الصادرات كل قطاع بالنسبة للصادرات الإجمالية	29-28
الجدول رقم (1.3)	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	35
الجدول رقم (2.3)	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	35
الجدول رقم (3.3)	نتائج تقدير الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية	40
الجدول رقم (4.3)	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	42
الجدول رقم (5.3)	اختبار التباين	42
الجدول رقم (6.3)	نتائج تقدير نموذج VAR	45-44
الجدول رقم (7.3)	دوال الاستجابة للصدمات العشوائية	46-45
الجدول رقم (8.3)	نتائج تحليل التباين	48
الجدول رقم (9.3)	نتائج اختبار سببية Granger	51

فهرس الأشكال

رقم الفصل – رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1.2)	تطور الصادرات الإجمالية	22
الشكل رقم (2.2)	تطور الصادرات خارج المحروقات	23
الشكل رقم (3.2)	تطور نمو العمالة مقارنة بنمو الاقتصادي في مصر	27
الشكل رقم (1.3)	تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات	33
الشكل رقم (2.3)	تطور معدل النمو الاقتصادي	33
الشكل رقم (3.3)	تطور الفرق الاول (معدل النمو الاقتصادي)	34
الشكل رقم (4.3)	تطور الفرق الاول (الصادرات خارج قطاع المحروقات)	34
الشكل رقم (5.3)	الارتباط بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات	36
الشكل رقم (6.3)	تطور سلسلة البواقي	41
الشكل رقم (7.3)	الإحصاء الوصفي لسلسلة البواقي	41
الشكل رقم (8.3)	التمثيل البياني لنتائج تحليل التباين	49

قائمة الاختصارات

الاختصار	المصلح باللغة العربية	المصلح باللغة الإنجليزية
GDP	النمو الاقتصادي	Economic growth

الفصل الأول

مقدمة عامة

1. تمهيد

في ظل التحديات الراهنة أصبحت كل دولة تسعى إلى زيادة النمو الاقتصادي لتكيف مع أوضاع للاقتصاد وهذا ما فسر الاهتمام متزايد للفكريين الاقتصاديين لموضوع النمو الاقتصادي باختلاف توجيهاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية ذلك لتحديد العوامل المؤثر في النمو الاقتصادي. وتعد التجارة بقسميها التصدير و الاستيراد من المؤثرات على النمو الاقتصادي حيث أن الاقتصاد الجزائري بكونه اقتصاد ريعي من الدرجة الأولى لأنه يتميز بعدم التنوع في حصيلة الصادرات ، بالتالي هيمنة القطاع المحروقات على القطاع الأخرى المكونة للاقتصاد .حيث تمثل الصادرات المحروقات 98 % من إجمالي الصادرات في الاقتصاد الجزائري ،وبالتالي هي تواجه غالبا صعوبات تتعلق بالارتفاع والانخفاض المستمر لسعر النفط يعني غير مستقر او بالأحرى تقلبات الحادة كونه تمثل المورد الأساسي لتمويل .اتفق اغلب الاقتصاديين على دور الصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي باعتبارها محركا له ولتنمية الاقتصادية .

. يعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تسعى أي دولة إلى زيادتها حيث لا يمكن تصور عملية التنمية الاقتصادية بدون تحقيق معدلات عالية ومستمرة إلا أن هذا المؤشر بتأثر بعدة متغيرات اقتصادية خاصة أهمها الصادرات بوصفها محركا لها .

2. صياغة الإشكالية:

ما مدى تأثير الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي ؟

3. الأسئلة الفرعية:

لمعالجة الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية :

- **ماهية الصادرات ؟وفيما تتمثل آليات التنويع الصادرات ؟**
- **فيما تكمن طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات؟**
- **ماهية النمو الاقتصادي؟**
- **كيف يؤثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي؟**

4. صياغة الفرضيات:

- **تساهم الصادرات خارج المحروقات في التأثير على النمو الاقتصادي .**
- **يوجد تأثير ايجابي ذو دلالة إحصائية لصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي.**

5. أهدف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي :

- **التطويق بكل المفاهيم المتصلة بالصادرات والنمو الاقتصادي**
- **تقديم قراءة تحليلية وموضوعية لواقع الصادرات الخارج المحروقات.**
- **تبيان صلة بين الصادرات خارج القطاع محروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر**
- **إثبات العلاقة بين المتغيرين الدراسة ميدانيا**
- **محاولة معرفة مدى تأثير الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي**

6. أهمية الدراسة:

تمثل أهمية هده الدراسة في معرفة قياس اثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي حيث يعد هذين المتغيرين من بين العناصر التي تعطي لها أهمية بالغة في ظل الظروف الراهنة باعتبار أن الصادرات تعد

محركا للنمو الاقتصادي و لا تقتصر أهمية تنمية الصادرات خارج المحروقات على الحماية الاقتصاد الجزائري من تقلبات التي تحدث ا في أسعار النفط في الأسواق الدولية فحسب بل تعداه ليساهم في تحسين وزيادة المعدلات النمو الاقتصادي..

7. أسباب ودافع اختيار الموضوع

– تزويد القارئ بمجموعة من المعارف حول الموضوع

–الميول الشخصي لموضوع الدراسة وارتباطه بالتخصص.

–الرغبة في دراسة هذا الموضوع دراسة قياسية (تحليلية) لا راء مجموعة المختصين مهتمين في المجال الاقتصاد والتعرف على اتجاههم في توضيح العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

– أهمية الموضوع الصادرات في المجال الاقتصادي.

8. حدود الدراسة:

الحدود المكانية :اقتصرت في الخزينة لولاية غليزان.

الحدود الزمنية اقتصرت الدراسة النظرية على 3 أشهر

أما الدراسة التطبيقية فقد أجريت في شهر

9. منهج الدراسة:

حتى تتمكن من الإجابة على الإشكالية واختبار الصحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي بهدف الوصف الجوانب الموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة من البحث.

وذلك باستعراض مختلف المفاهيم الأساسية سواء متعلقة الصادرات او النمو الاقتصادي ثم استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة تطبيقية الذي تم معالجته من خلال تحليل نتائج دراسة قياسية تحليل السلال الزمنية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

. تمهيد:

تلعب الصادرات دورا هاما في الاقتصاد الوطني، إذ تمثل قضية التصدير محورا أساسيا في رسم السياسات الاقتصادية لكونها مصدر هام لتدفقات النقد الأجنبي حيث تعد حصيلة الصادرات المصدر الرئيسي للموارد المالية المتدفقة إلى القطر هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على تغطية ما تحتاجه من واردات من سلع وخدمات ضرورية. ويعمل التصدير على تحقيق أقصى درجات التصنيع والنمو، وهو على هذا النحو يحيا أهمية كبيرة في مجال بناء وتطوير وإصلاح الهيكل الاقتصادي للدولة. وبذلك فإن الصادرات تعتبر كقوة محركة للنمو الاقتصادي.

1.التجارة الخارجية:

1.1 .تعريف التجارة الخارجية:

تعرف التجارة الخارجية على أنها عملية انتقال السلع و الخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من لسياسات و القوانين و الأنظمة التي تعقد بين الدول وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلا ذلك .

تعرف أيضا بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية و المتمثلة في حركة السلع و الخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات سلع و الخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة .(التجاني بن سالم، 2016 ص 3) .

2.1. أهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها مما يعزز قدرة الدولة على السيولة النقدية، التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل و الاستثمار كما أن السيولة النقدية تزيد من القدرة الائتمانية للفرد والدولة على حد سواء فمن المعروف أنه كلما زادت السيولة زادت القدرة الائتمانية للفرد والمؤسسة و الدولة.(التجاني بن سالم، 2016، ص3)

2. التصدير والصادرات:

1.2. التصدير:

1.1.2. تعريف التصدير:

تعريف الأول: " تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون والغير المقيمين في البلد". ويعرف أيضا: " انتقال السلع وسواها من الخبرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية"(رمضان بطوي، 2020، ص 177.)

تعريف الثاني: حسب فريد نجار التصدير على أنه " مدى قدرة الدولة شركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية أخرى، وهذا من اجل تحقيق أرباح وقيمة مضافة"

تعريف الثالث: حسب عبد المهدي عادل " عملية تقوم على بيع وإرسال سلع او خدمات وطنية إلى الخارج"

من خلال التعريفات السابقة وبالعموم يمكن تعريف التصدير انه بيع سلع دولة ما إلى الدول خارج حدودها الجغرافية ، ويعتبر أيضا عملية بيع للسلع والخدمات من قبل المقيمين في بلد معين إلى غير المقيمين فيه.

2.1.2. أهمية التصدير:

تشير أهم الدراسات الاقتصادية إلى أن الصادرات وسياسات التصدير على وجه الخصوص تلعب دورا رئيسيا في عملية النمو والتنمية الاقتصادية للدولة، من خلال تحفيز الطلب وتشجيع الادخار وتراكم رأس المال، وضبط العجز في ميزان المدفوعات، كما أن إستراتيجية قيادة الصادرات تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتقوم بتحفيز وزيادة الاستثمارات المحلية وتخلق فرص عمل جديدة وتحسن توزيع الدخل، بالإضافة إلى ترافق النمو الأعلى للصادرات نموا أعلى للدخل.(رمضان بطوي، 2020، ص 177.)

يعتبر التصدير أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، كما يعد وسيلة فعالة لتحقيق معدلات نمو مرجوة، وطريقة ناجعة لجمع اكبر قدر ممكن من العملة الصعبة، وذلك لكونه مورد هام من موارد العملة الصعبة، وهناك من يرى أن التصدير مرتبط بحجم سوق الإنتاج كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق ثم بعد ذلك يتم تصريف الفائض إلى الخارج عن طريق التصدير.

3.1.2. أهداف التصدير: (حفايضية يمينة، برقوق صبرينة، 2018/2017، ص 4).

أهداف مرتبطة بالإستراتيجية التجارية:

- تجاوز السوق الوطنية الشعبية.
- توزيع جغرافي للمخاطر.
- التكيف مع المنافسة.
- التواجد في السوق الدولية.

أهداف مرتبطة بالجانب المالي:

- الزيادة في رقم الأعمال.
- رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية.
- رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.
- تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة.

أهداف مرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:

- تحسين قدرات إنتاج المؤسسة.
- استغلال الامتيازات المتوفرة.
- خفض التكلفة الإنتاجية.
- الرفع من جهود البحث والتطوير.

4.1.2. أنواع التصدير: (حفايضية يمينة، برقوق صبرينة، 2018/2017، ص ص 6 ، 7)

a. التصدير المباشر: يقوم المنتج بالتصدير بنفسه إلى الأسواق الأجنبية دون الاستعانة بخدمات الوسطاء ويتم التصدير وفق أربعة طرق هي:

- التصدير المباشر بدون دعم من الخارج.
- البيع عن طريق فروع الشركة في الخارج.
- الممثل التجاري وهو شخص من دولة ما أو شركة ما ملحق بدولة أجنبية.
- الوكيل التجاري وهو مندوب لشركة ما بغية التفاوض على بعض الأعمال تحت اسم هذا المشروع.

b. التصدير غير المباشر: يطبق هذا النوع من التصدير على الشركات حديثة العهد بالتصدير إلى الأسواق الخارجية وذلك لأنها تتضمن أول مخاطرة وهذا النوع لا يكلف الشركة أي تكوين لأيدي عاملة في الخارج، فالوسيط التجاري لديه معرفة كافية بأحوال السوق الأجنبي وطريقة التعامل في الأسواق الأجنبية المستهدفة، ولهذا التصدير طريقة هي:

- شركات التجارة الخارجية: في الواقع ليس لدى هذه الشركات كافة التوجهات والإمكانيات لامتلاك جملة الكفاءات اللازمة للتصدير إذ لابد لها من امتلاك شركات لبيع منتجاتها في الخارج.

c. التصدير المشترك (المنتظم): هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين معا، إنه أسلوب فريد في تنظيم النشاط التصديري، حيث تقوم الشركات الأعضاء بالاشتراك في تنظيم معين بهدف تحسين أنشطتها التصديرية.

2.2. الصادرات

1.2.2. تعريف الصادرات:

تعرف حسب الموسوعة الاقتصادية على أن السلع أو الخدمات التي تنتجها إحدى الدول وتبيعها لدولة أخرى في مقابل سلع أو خدمات تنتجها هذه الدولة الأخرى، أو مقابل الذهب والعملات الأجنبية التي تلقى قبولا في التبادل الخارجي أو في مقابل دين سابق أو في مقابل تعويضات ومنح معينة.وتمثل الصادرات مجموع قيم

السلع والخدمات التي تقوم الدول بيعها إلى الخارج.(بلاوي عبلة، وقاسي رميسة، سنة 2022/2021، ص 11).

يعني قدرة الدولة ممثلة في جهازها الإنتاجي على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من قيمة مضافة وتوسع وانتشار نمو فرص عمل التعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة وغيرها.

2.2.2.مكانة الصادرات عند مختلف الاقتصاديين: (التجاني بن سالم، سنة 2017/2016، ص ص 5الى 7)

الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري:

تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال :

- تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل .
- العمل بشكل مستمر على توسيع و إيجاد و اكتساب الأسواق الخارجية الجديدة.
- تقديم الدعم و المعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الاحتكارية.

لذا من الضروري للدولة اعتماد عدة استراتيجيات من شأنها الحفاظ على الاستقرار كمراقبة التبادل التجاري عن طريق تنظيم التجارة الخارجية الذي هو شكل من أشكال الّدخل في الحياة الاقتصادية، إلى جانب تنظيم هيكل الأجور لضمان القدرة الشرائية.

.الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير.

.الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث:

عندما جاء تركي زابر الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، وظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة ما سبقهم من الاقتصاديين إزاء دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية، منهمMarx, Myrdal Singer" ," Marx", Nurkseحيث أشارMarxإلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول

الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب لثروات الدول الفقيرة(الضعيفة)، بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في رأس المال العالمي أما؛**Myrdal** "فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية، إلى جانب أن الطلب على صادرات الدول الأخيرة – وغالبا ما تكون مواد خام أو أولية – يتصف بعدم المرونة، ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية إضافة إلى عوائد استثماراته التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها.

3.2.2. آليات تنويع الصادرات: (العياطي جهيدة، و بن عزة محمد، جوان 2018، *ص 10.*)

إن تنويع الصادرات يعتمد على عدة آليات متبعة من طرف الدول في سبيل عدم الاعتماد على مصدر واحد للتصدير

- **تنويع وتنمية الصادرات في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي: اتبعت العديد من الدول سياسة الإصلاح الاقتصادي في سبيل إعادة النظر في تنظيم المؤسسات الاقتصادية الخاصة ومن أهم السياسات الاقتصادية الإصلاحية المتبعة وأكثرها شيوعا في البلدان النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية أو ارتدادات –ناجمة عن التحول من نمط اقتصادي إلى آخر هي:**
  - **سياسة الضبط: حيث تهدف إلى تحقيق التوازن العام من خلال الآليات المالية والنقدية والتجارية، بحيث تعمل هذه السياسة على تخفيض معدل التضخم وتوازن ميزان المدفوعات واستقرار العملة، والبحث عن التوظيف الكامل.**
  - **سياسة إعادة هيكلة الصناعة: وهي سياسة تهدف إلى تكييف الصناعة مع الاتجاه العام للطلب العالمي.**
  - **سياسة الإنعاش: وتهدف بالأساس إلى تحريك النشاط الاقتصادي بعد ما كان يعاني من شبه توقف في مجمل آلياته، وعلى هذا الأساس تلجأ الدولة إلى استخدام بعض الآليات مثل عجز الميزانية العامة، تحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي، زيادة الأجور لتنشيط الاستهلاك... الخ.**
- **تخفيض قيمة العملة ودوره في تنمية الصادرات: تعمل تقنية تخفيض العملة كآلية استثنائية من أجل إعادة الإنعاش للصادرات الوطنية من خلال ارتفاع سعر الواردات مما يدفع الفرد في الداخل البلد**

من التخلي على السلع المستوردة والتوجه نحو مثيلتها من الإنتاج المحلي، هذه الخطوة جد مفيدة في زيادة العرض من الإنتاج الوطني والوصول إلى الاكتفاء الذاتي، وبالتالي الزيادة من منسوب التصدير.

4.2.2. أفاق التصدير خارج المحروقات في الجزائر:

عزمت الدولة الجزائرية على تبني استراتيجيات وسياسات تنموية قائمة على تنويع مصادر الدخل الوطني، والتوجه نحو اقتصاد السوق وخوصصة المؤسسات الاقتصادية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المحلية والتخلص من تبعيات المديونية والاقتصاد النفطي وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتحسين مستواها وإحياء القطاع الصناعي والفلاحي والخدماتي، ورغم كل هذه الجهود المبذولة وسياسات الدعم المبذولة ، إلا أن المحروقات بقيت أساس بنية الصادرات.(طوير أمال، ومختاري عبد الجبار، 2020،ص 129).

5.2.2. معوقات الصادرات خارج قطاع المحروقات:

- غياب منهج محدد وواضح المعالم يهدف إلى ترقية الصادرات.
- عدم وجود نظام للمعلومات يمد بكافة البيانات والإحصائيات التي تربط بين العملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.
- غياب الثقافة التصديرية لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، حيث يميلون للاستيراد بالنظر للربح السريع المتعلق به، وكذا لتجنب المخاطر الناجمة عن التصدير.
- انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي، حيث كان هناك غياب تام لكل قنوات التوزيع خاصة تلك التي ترتكز على جانب التصدير، كذلك غياب العديد من صفقات التصدير المتعلقة بخدمات ما بعد البيع.(طوير أمال، ومختاري عبد الجبار، 2020، ص ص 129 130.)

6.2.2.دوافع الصادرات:

ويهدف التصدير إلى تحقيق واحد أو أكثر عن أهداف التالية:(التجاني بن سالم،2016، ص 7)

- استغلال الفروق بين حياة المنتجات في أسواق التصدير .
- الرغبة في الحصول على العملات الأجنبية .
- الحاجة إلى التطوير المنتجات وفق اتجاهات المنافسين .
- فتح فروع للمنتجين المصدريين في أسواق العالم .
- الاستفادة من معدلات النمو الاقتصادي في الدول العالم .

- سياسة العلاقات المتبادلة " فتح فرص تصدير في أسواق الإستاد ."
- متابعة العملاء و المستهلكين في الأسواق التصدير.

3. النمو الاقتصادي:

1.3. تعريف النمو الاقتصادي:

التعريف الأول: " يعرف النمو الاقتصادي على أنه ذلك التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وهو بالتالي فهو يخفف من عبء قلة الموارد". وقد تم تعريفه أيضا " الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية للسكان ، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبينة على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسساتية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها." (طوير أمال، علاوي صفية، 2020، ص 39).

التعريف الثاني: يعرف " بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي وبشكل عام هو زيادة الدخل لدولة معينة. سيتم دراسته على اعتبار أنه المتغير التابع و البحث عن مدى تأثره بالمتغيرين المستقلين حجم الصادرات والاستثمار. ويتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها." (حسين علي الزيود، وشريفة بو الشعور،2009/2000، ص 182.)

2.3. أنواع النمو الاقتصادي:

تتمثل فيما يلي: (طوير أمال، علاوي صفية، 2020،ص 40).

- النمو الطبيعي: وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.
- النمو المخطط: هو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.
- النمو العابر أو النمو المستقر: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول و يزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في التجارة الخارجية.

- **النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان وعليه فإن العقل الفردي ساكن.**
- **النمو الاقتصادي المكثف: في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع إلى المكثف تبلغ نقطة الانقلاب وذلك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع.**
- **4.النظريات المفسرة لنمو الاقتصادي:**

تمثلت في (**ساطور رشيد, 2013، ص ص.92الى96**)

1.4.نظرية النمو الكلاسيكية:

رغم الاختلاف الذي وقع بين رواد هذه النظرية "ادم سميت,روبنت,مالتوس,ريكادو,كارل ماركس" إلا انه هناك أراء متفق عليها من طرف روادها ويمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- ✓ **اعتقاد الكلاسيكيون أن الإنتاج هو دالة للعوامل التالية وهي العمل ,رأس المال ,الموارد الطبيعية التقدم التكنولوجي وان التغير في إحدى العوامل السابقة يؤدي إلى التغيير في الإنتاج وبالتالي معدلات النمو, واعتبروا أن الموارد الطبيعية ثابتة وبقية العوامل متغيرة ,ولهذه عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة ,ويتحقق هذا القانون بافتراض ثبات تكنولوجية الإنتاج ورأس المال المستخدم,كما اتفق روادها على أن القوى الدافع للنمو الاقتصادي تتمثل في التقدم التكنولوجي الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار) والذي يعتمد على الأرباح وبالتالي فان الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي.**
- ✓ **اتفق روادها على أن هناك علاقة عكسية بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي ,حيث أكدوا أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى زيادة حجم السكان (تناسب الطردي) وفي نفس الوقت هناك علاقة عكسية بين الحجم السكان وتكوين رأس المال إذ أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة (مع ثبات العامل التكنولوجي وكذا الأرض).**
- ✓ **أكدوا أن التنمية الاقتصادية تتحقق في نظام يسوده الاستقرار في جميع قطاعاته, السياسية الاجتماعية.... واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود من اجل نجاح عملية النمو الاقتصادي ايدوا سياسة عدم التدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.**

ومما سبق ذكره يمكن استخلص أهم ما جاءت به النظرية الكلاسيكية في تفسيرها لنمو الاقتصادي أن مدى تحققها يبقى رهن تحقق افتراضاتها .وفي الحقيقة هي افتراضات غير واقعية .

2.4- نظرية شومبيتر:

تأثر شومبيتر بالفكر الرأسمالي في موضوع التناقضات في الرأسمالي والصراع الطبقي إلا أن الخطوط التي بنى بها نظريته للنمو الاقتصادي تبتعد عن تلك التي وضعها ماركس والكلاسيكيون حيث توصل إلى إلغاء النظام الرأسمالي والوصول إلى النظام الاشتراكي متأثرا بالفكر الكلاسيكي الحديث والذي رفض اعتبار النظام الرأسمالي نظاما شاملا وامن به كإطار للنمو الاقتصادي فقط على عنصرين مهمين وهما أهمية المنظم الائتمان المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي واهم النقاط ما جاء في العنصرين كالتالي:

- ✓ توصل شومبتير أن النمو ليس عملية تدريجيا كما رآها الكلاسيكيون بل تحدث بشكل قفزات بدون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد وان اتجاه النمو ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده.
- ✓ يرى شومبيتر أن العوامل التنظيمية والفنية تلعب دورا مهما في عملية النمو, فالمنظم هو الشخصية الرئيسية في تحليله وهو من جهة نظره مبتكر يرسم خطة الإنتاج ويعمل على تجميع عناصر الإنتاج الأقصى الأرباح عن طريق إنتاج سلع جديدة وفتح الأسواق جديدة وكذا الحصول على المصدر جديد للمواد الخامة وكل هذه العناصر تؤدي إلى النمو والتنمية.
- ✓ أكد شومبيتر على أهمية الادخار والتي يمنحها القطاع المصرفي للمنظم ليقوم بإنتاج جديد وهو لا يتعرف بأهمية رؤوس الأموال النقدية في عملية النمو الاقتصادي ,حسب شومبيتر العملية النمو تضمن ثلاث عناصر وهي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي .
- ✓ تحدث عن الاستثمار وتمويليه وكذا أنواعه حيث توصل إلى أن الجهاز المصرفي له أهمية كبيرة في التمويل الاستثمارات وان الاستثمار في الابتكار يمول من طرف الجهاز المصرفي وليس من الادخار وهذا عكس ما جاء به الكلاسيكيون .نميز نوعين من الاستثمارات وهما الاستثمار التلقائي ويعتبر المحدد الرئيسي لعملية النمو في الآجال طويلة ولا ترتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وكذا الاستثمار التابع والذي يتحدد بالأرباح والفائدة وحجم الرأسمال القائم .
- ✓ تعرض شومبيتر إلى عدة انتقادات فمن خلال تحليله لعملية النمو يفتقر العمومية فقد ركز على التجديد والابتكار والائتمان المصرفي دون النشاطات الأخر أما فيما يخص تحليلاته في بلدان النامية

فهي محدودة لان نظريته تتلاءم مع اقتصادي اجتماعي معين متمثل في أوروبا الغربية وأمريكا أما البلدان النامية لا تحتاج إلى ابتكار فقط للوصول إلى التنمية المستدامة بل إلى عوامل عديدة .

- ✓ ما توصل إليه شومبيتر أن الائتمان يقلل من الادخار والاستثمارات الحقيقية كما يقلل من شأن وأهمية التمويل بالعجز السائد في البلدان النامية.

3.4.نظرية النمو الكينزية_النيوكينزيون (نموذج هارود و دومار _النيوكيزيون):

ظهر العالم الاقتصادي الكينز بعد الأزمة 1929 وفي ذلك الوقت انتقد كينز النظرية الكلاسيكية وقانون «SAY » اشد انتقاد حيث أكد أن المستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام أما الدخل ليس بالضرورة عند المستوى الاستخدام الكامل وان الطلب الفعال هو الذي يخلق العرض وليس العكس واعتبر الكينز جوهرة المشكلة الرأسمالية سببها قصور الطلب.

وقد توصل كينز إلى أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة أما الادخار هو دالة للدخل كما اهتم بالاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو فمن نموذج اهتم بكيفية تحديد مستوى الدخل في الآجال القصيرة ومن خلال تحليله وجد أن توازن الدخل والإنتاج في الاقتصاد مغلق يحدث عندما يساوي الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط.

4-3-1- نموذج هارود و دومار _ النيوكيزيون

جاء هارود ودومار بعد كينز وقام بتطوير نظرية كينزية حيث توصلا إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا هاما ورئيسيا في عملية النمو ,وذلك استنادا على تجربة البلدان المتقدمة وبحثا عن المتطلبات النمو الاستقرار ،فقد حاول كل من هارود ودومار دراسة العلاقة بين التكوين الرأسمالي (الاستثمار)والنمو الاقتصادي انطلاقا من عدة افتراضات أهمها:

- ✓ الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال($\mathbf{k}$) المستثمر في الوحدة الإنتاجية .
- ✓ معدل النمو في الناتج ($\frac{\Delta y}{y}$) يعتمد على الميل الحدي للادخار ($\frac{\Delta s}{\Delta y}$) وكذا معامل الرأس المال على الناتج($\frac{k}{y}$).
- ✓ الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار ($\frac{\Delta s}{\Delta y} = \frac{s}{y} = s$)معدل الادخار

– وفقا للفرضيات السابقة تم صياغة النموذج التالي:

عند التوازن لدينا $\mathbf{I=S}$(الاستثمار يساوي الادخار)

كذلك $I=iy$ (i معدل الاستثمار)

$I=\Delta k$ الاستثمار هو التغير الذي يحصل في مخزون الرأسمال)

كما لدينا $k=\frac{1}{\Delta y}\frac{\Delta k}{\Delta y}=$ اي $\Delta y=\frac{1}{k}$

بقسمة طرفي المعادلة السابقة على y نحصل المعادلة الأخيرة التالية:

$$=\frac{\frac{1}{y}\Delta y}{k\ y}$$

$$=\frac{s\Delta y}{k\ y} \quad \text{.....(1.66)} \quad \text{(عند التوازن)}$$

حيث: $\frac{\Delta y}{y}$ معدل نمو الناتج s معدل الادخار, k المعامل الحدي لرأس المال على الناتج.

من المعادلة الأخيرة التي توصل إليها كل من هارود ودومار أن المعدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (او معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال على الناتج ,فيمكن لمعدل النمو ان يزداد برفع نسبة الادخار في الدخل او تخفيض معامل رأس المال على الناتج ,وبالتالي معدل النمو هو دالة في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار ,وانه غير مستقر .

واجهت هذه النظرية عدة الانتقادات ,على أن الافتراضات السابقة غير الواقعية ,حيث تميز النموذج السابق بتشاؤمه حول إمكانية الجمع بين النمو المستمر والاستخدام الكامل (التام) في الأجل ,لان أي زيادة في معدل الادخار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال الناتج $(\frac{k}{y})$ تاركا معدل النمو طويل الأجل دون تغيير.

كما يمكن القول أن هذا النموذج غير ملائم للدولة النامية ,وذلك راجع لعدة أسباب أهمها:

- اختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة حيث تفترض هذا النموذج عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذا لا ينطبق على الدول النامية وكذا افتراضان يكون اقتصاد مغلقا في حين أن اقتصاد الدول النامية تكون عادة مفتوحة .
- نموذج السابق يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل في حين أن هذا غير موجودة في الدول النامية ,ويتصف هذا النموذج بارتفاع معدل الادخار ومعدل الرأس مال الناتج ويختلف الوضع في الدول النامية.

4-5النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي :

يمكن تلخيص أهم ما جاءت به هذه النظرية من خلال النموذج الشهير ل-SOLOWسنة 1956 حول تراكم رأس المال,فالاقتصاد بسبب تخصيص جزء من مصادره وإنتاجه لزيادة مخزون رأس المال والذي يسمح بتعاظم الاستهلاك في المستقبل كنتيجة لإنقاص الاستهلاك ومن تم زيادة معدل النمو ويلعب التراكم الرأسمالي حسب هذه النظرية دورا كاملا في إحداث النمو القصير الأجل وهاما وفي الأجل الطويل فيتجه معدل النمو إلى الثبات ومما يعني ذلك أن النمو الطويل الأجل لا يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد .

واعتمد النموذج النيوكلاسيكية في تحليله للنمو طويل الأجل على الافتراضات التالية :

- ✓ عوامل النمو تتصف بأنها خارجية المنشأ .
- ✓ عدم دور لرأس المال البشري في عملية النمو وعدم مشاركة الحكومات في عملية النمو عن طريق الإنتاج.
- ✓ عدم تأثر النمو بتصرفات أطراف النشاط الاقتصادي .
- ✓ الاقتصاد مغلقا وتتسم أسواقه بالمنافسة التامة.

4-6 النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي:

تمثل السنوات الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر الميلادي العصر الذهبي للنظريات النمو الاقتصادي ولكن نتيجة الاختلالات عن الأزمة البترول الشهيرة 1973والتي ترتبت عليها تقليص قدرة الاقتصاديات الكبرى على مواصلة معدلات النمو مما أدى إلى رجوع شبه الكامل لنظريات النمو يعني ظهور نظريات جديدة في النمو التي ترى أن هناك عوامل أخرى مفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي يمكن أن تكون مصدرا للنمو في المجتمع ومنها:

-الاستثمار في الرأس المال المادي أي خبرة المكتسبة أثناء مباشرة عملية الإنتاج وينتج عنها تولد المعرفة.

-الاستثمار في الرأس المال العام والذي يتعلق بالبنية الأساسية والخدمات العامة.

-الاستثمار في الرأس المال البشري.

-الاستثمار في الرأس المال التكنولوجي .

من خلال ما سبق نظرية النمو الذاتي تتحدد بأربعة العوامل السابقة ولا يقتصر على الزيادة الكمية المستخدمة من الرأس المال المادي والعمل بل هناك عوامل الذاتية أخرى .

4. العلاقة بين متغيرات الدراسة:

1.4.الأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات:

احتلت التجارة الخارجية أهمية خاصة في الفكر الاقتصادي من القدم نظرا لكونها أداة رفاهية ونمو وتعاون، كما يعتبر التصدير أحد الأركان الأساسية في عملية الإنماء الاقتصادي بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد السواء.

حيث نجد أن النظرية التجارية دعمت إلى تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل والعمل بشكل مستمر على إيجاد وتوسيع الأسواق الخارجية الجديدة، أما النظرية الكلاسيكية فقد رأت أن التجارة الخارجية من خلال الصادرات تعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية.

أما النظريات الحديثة فقد أبرز كينز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية ودور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة.(حسين علي الزيود، وشريفة بو الشعور،2009/2000، ص 181.)

2.4. العلاقة السببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي:

تسعى الجزائر اليوم لخلق مناخ استثماري لتعويض غيابها قبلا فقامت مثلا بسن قانون المحروقات في 2005 لتشجيع استكشاف منابع طاقة جديدة كما تسعى الآن لجلب نظر أوربا والاتحاد الأوربي وهذا الاتجاه يساعدها على ترقية صادراتها والاستفادة من التصدير بالإعفاء من الرسوم الجمركية وفي نفس السياق تخفض هي الأخرى تدريجيا رسومها على الواردات.(حسين علي الزيود، وشريفة بو الشعور،2009/2000،ص 185.)

5.الدراسات السابقة

1.5. الدراسات العربية:

1.1.5.دراسة بلد الجزائر:

تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات (2000–2015):

الشكل رقم (1): تطور الصادرات الإجمالية خلال السنوات (2000–2015)

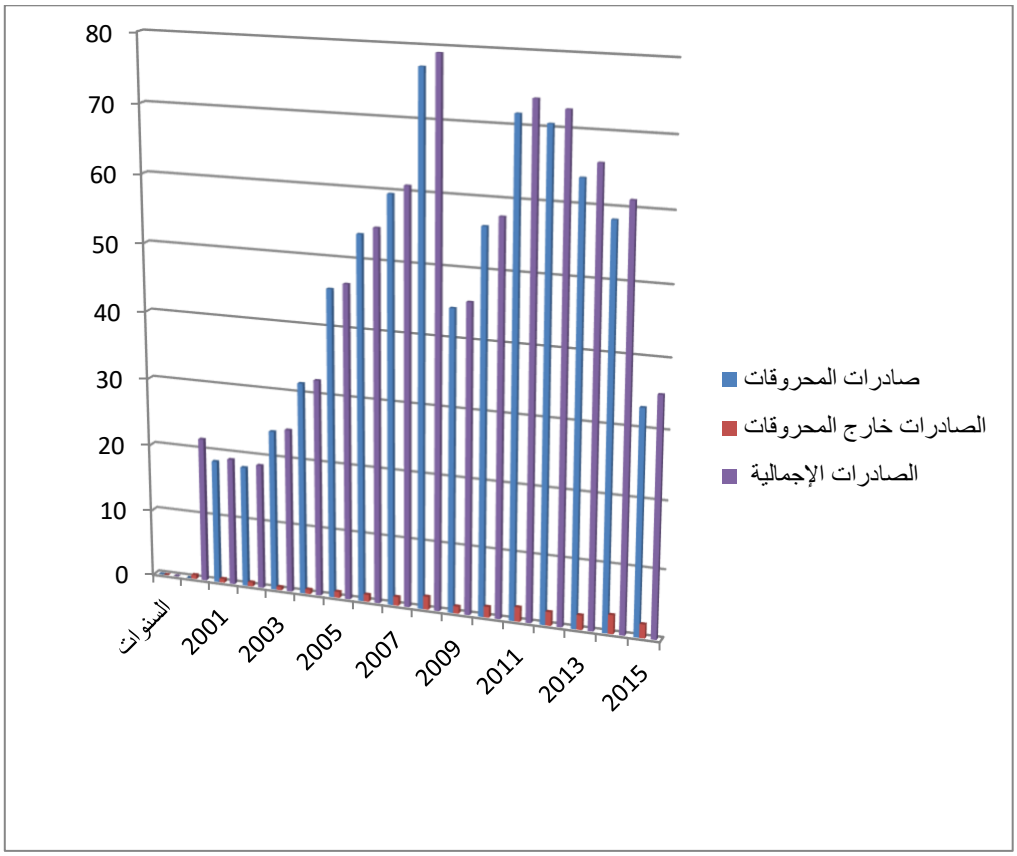

المصدر: أحمد بوديسة، 2020/03/31، أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2015، *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة*، الجلد 03، العدد 01، ص 30.

الشكل رقم (2): تطور الصادرات خارج المحروقات خلال السنوات (2000-2015)

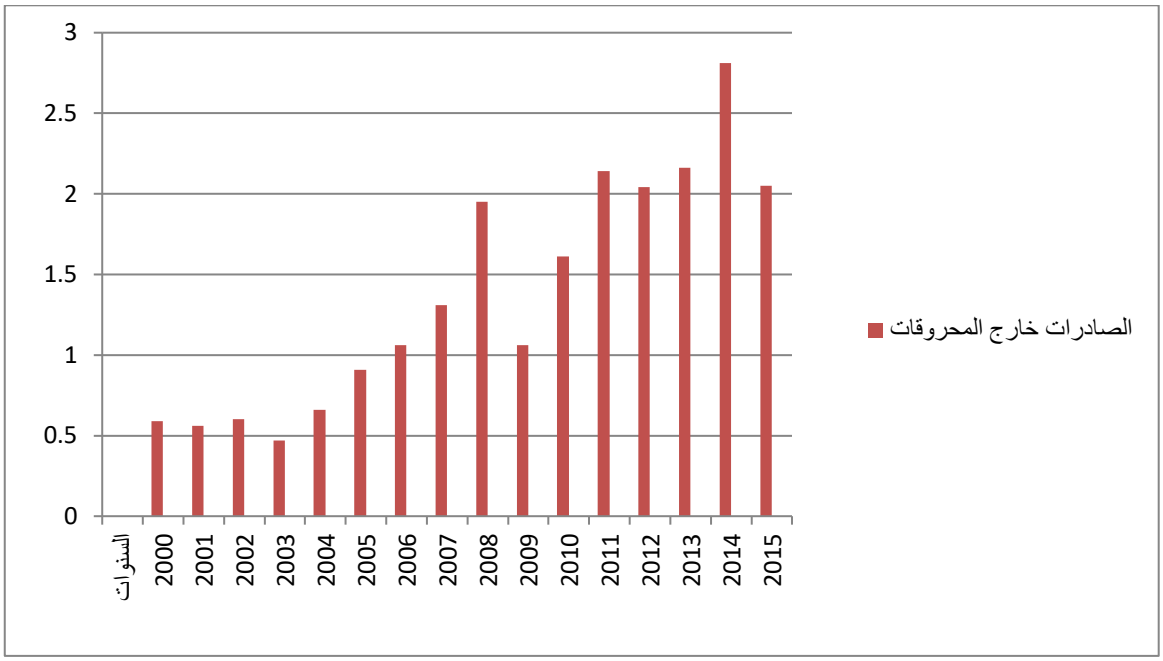

المصدر: أحمد بوديسة، 2020/03/31، أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000–2015، *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة*، المجلد 03، العدد 01، ص 30.

نلاحظ من خلال الشكلين أعلاه أن صادرات المحروقات تؤثر بصفة كبيرة على الصادرات الإجمالية للجزائر، بحيث تتراوح نسبتها مابين (94,16%و 98,40%)، انخفضت الصادرات الإجمالية للجزائر سنتي 2001 و 2002 إلى 19,09مليار دولار و 18,70مليار دولار على التوالي حيث كانت سنة 2000 تقدر ب 21,65 مليار دولار وهذا راجع إلى التذبذبات المسجلة في أسواق البترول وانخفاض أسعارها خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية. إلا انه وانطلاقا من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 سجلت الصادرات الجزائرية فائضا متزايدا حيث وصل إلى 78,59 مليار دولار سنة 2008 حيث وصلت صادرات المحروقات إلى 77,19 مليار دولار بنسبة 70,98% أين وصل سعر البرميل إلى 96,98 دولار للبرميل.

كما عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا وصل إلى 45,18 مليار دولار في سنة 2009 وذلك نتيجة انخفاض صادرات المحروقات حيث كانت قيمتها 44,41 مليار دولار نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية.

تعاود الصادرات الإجمالية ارتفاعها من جديد، حيث وصلت الصادرات إلى 57,62 مليار دولار سنة 2010 و 73,80 مليار دولار سنة 2011، نتيجة ارتفاع صادرات المحروقات وارتفاع أسعار البترول بحيث وصلت إلى 113 دولار سنة 2011.

لكن الصادرات الجزائرية عرفت انخفاضا سنة 2012 و 2013 و 2014 و 2015 حيث وصلت الصادرات الإجمالية إلى 35,13 مليار دولار سنة 2015 وذلك نتيجة لتواصل انخفاض صادرات المحروقات التي تقدر ب 33,08 مليار دولار، رغم أن إحصائيات هذه السنة لم تضبط بعد فهي إلى غاية شهر أكتوبر من هذه السنة عند هذه القيمة وذلك نتيجة الانخفاض الرهيب في أسعار البترول حيث وصل سعر البرميل إلى أعتاب 37 دولار في هذه السنة.

وهنا يمكن القول أن الصادرات خارج المحروقات تتواصل في تسجيل نسب ضعيفة من الصادرات الإجمالية لا تتعدى 6% خلال الفترة المدروسة وسنة 2015 هي أحسن سنة من حيث نسبة الصادرات خارج المحروقات بنحو 5,84% وارتفاع نسبة الصادرات خارج المحروقات لا يعكس قيمتها الحقيقية، وإنما يرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات خارج المحروقات حيث تراجعت قيمتها إلى 35,13 مليار دولار خلال هذه السنة، بينما بقيت صادرات المحروقات هي المسيطرة على الصادرات الجزائرية بنسب تتعدى 94% من قيمة الصادرات الإجمالية الجزائرية.(أحمد بوديسة، 2020/03/31، ص 30).

2.1.5. دراسة بلد فلسطين:

الجدول رقم (1): الصادرات السلعية في فلسطين للفترة 1994–2017 (مليون دولار امريكي)

السنة	الصادرات	السنة	الصادرات
1994	642.28	2006	1065.38
1995	814.23	2007	1265.08
1996	781.96	2008	1483.18
1997	945.34	2009	1582.48
1998	1107.47	2010	1608.20
1999	1170.61	2011	2023.97
2000	1370.62	2012	2011.66
2001	919.15	2013	2078.69
2002	749.69	2014	2277.77
2003	842.76	2015	2338.10
2004	930.38	2016	2383.10

2005	1098.12	2017	2692.70

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط قيمة الصادرات بلغ (1424.29) مليون دولار خلال الفترة 1994-2017. وكانت أقل قيمة للصادرات خلال عام 1994 حيث بلغت 642.28 مليون دولار. حيث كانت هذه الفترة هي بداية إنشاء السلطة الفلسطينية وفتح الأسواق الخارجية أمام البضائع والسلع الفلسطينية، وأخذت الصادرات في الزيادة المستمرة خلال الفترة 1995-2000 حيث وصلت قيمة الصادرات إلى 1370.62 مليون دولار عام 2000.ومن ثم انخفضت إلى 919.15 مليون دولار عام 2001 وذلك بسبب الإجراءات الصهيونية من إغلاق المعابر والحدود وتدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، ومنع وصول المواد الخام للأراضي الفلسطينية، والسياسة الممنهجة في تدمير القطاع الزراعي والصناعي واستمرت قيمة الصادرات بالانخفاض حتى عام 2003، أما في عام 2004 بدأت ترتفع قيمة الصادرات حيث بلغت 930.38 مليون دولار، واستمرت قيمة الصادرات بالارتفاع إلى أن بلغت 2023.97 مليون دولار عام 2011، وبسبب الحرب على قطاع غزة عام 2012 عادت قيمة الصادرات للتراجع من جديد حيث بلغت 2011.66 مليون دولار.

كما بلغت أعلى قيمة للصادرات خلال عام 2017 حيث وصلت قيمة الصادرات في ذلك العام إلى 2692.70 مليون دولار وهذا ربما يعود للاستقرار النسبي في الأوضاع السياسية والاقتصادية. من الواضح أن قيمة الصادرات الفلسطينية علاوة على سمة التذبذب والتراجع بين حين وأخر.

جدول رقم (2): نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار ديكي فولر الموسع

المتغيرات	النموذج	إحصائيةADF	عدد فترات الإبطاء
اختبار ديكي فولر الموسع في المستوىLevel			
التنمية الاقتصاديةPC_GDP	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	0.544	8
الصادراتEX	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	2.489	3
اختبار ديكي فولر للفروق First Difference			
التنمية الاقتصاديةPC_GDP	حد ثابت وبدون اتجاه	-2.851	8
الصادراتEX	حد ثابت وبدون اتجاه	-4.421*	3
اختبار ديكي فولر للفروق second differece			
التنمية الاقتصاديةPC_GDP	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	-7.107*	8
الصادراتEX	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	-5.674*	3

*معنوي عند مستوى 5%

المصدر: من إعداد سمير أبو مد الله،بالاعتماد على مخرجات eviews

بعد اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة نلاحظ من الجدول أن متغيرات الدراسة تتصف بالسكون عند درجات مختلفو من المستوى والفرق الأول. بالتالي يكون نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) هو الأنسب لقياس وتحليل العلاقة بين الصادرات والتنمية الاقتصادية في فلسطين.

3.1.5. دراسة بلد مصر:

جدول رقم (3): تطور متوسط معدل النمو في العمالة مقارنة بمتوسط معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1980–2004

الفترة الزمنية	متوسط معدل النمو في إجمالي العمالة(%)	متوسط معدل النمو الاقتصادي(%)
1990-1982	2.7	7.2
2000-1991	2.6	4.8
2004-2001	2.3	4.0
2006-2005	2.9	6.8

المصدر: مجدي الشوربجي ، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري،جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد 6، ص 147.

ويتضح من هذا الجدول ما يلي:

- **إن النمو الاقتصادي الحادث خلال الفترة محل الدراسة لا يؤدي إلى تحقيق نمو مماثل في حجم التوظف خلال نفس الفترة. فتحقيق معدل نمو معين في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مساوي أو اقل او أكثر في حجم التوظف. ففي جميع الفترات الفرعية للفترة محل الدراسة، لم يؤدي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نمو موازي في حجم التوظف، ولذلك تعايش النمو الاقتصادي مع معدلات مرتفعة نسبيا من البطالة.**
- **وجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي كمتغير مستقل ومعدل نمو العمالة كمتغير تابع .ويمكن تتبع هذه العلاقة الطردية المذكورة بالنظر إلى الشكل رقم (3)، حيث بالاطلاع على هذا الشكل يلاحظ أن هذه العلاقة كانت واضحة في معظم سنوات الفترة محل الدراسة.**

الشكل رقم (3): تطور نمو العمالة مقارنة بالنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1982–2006.

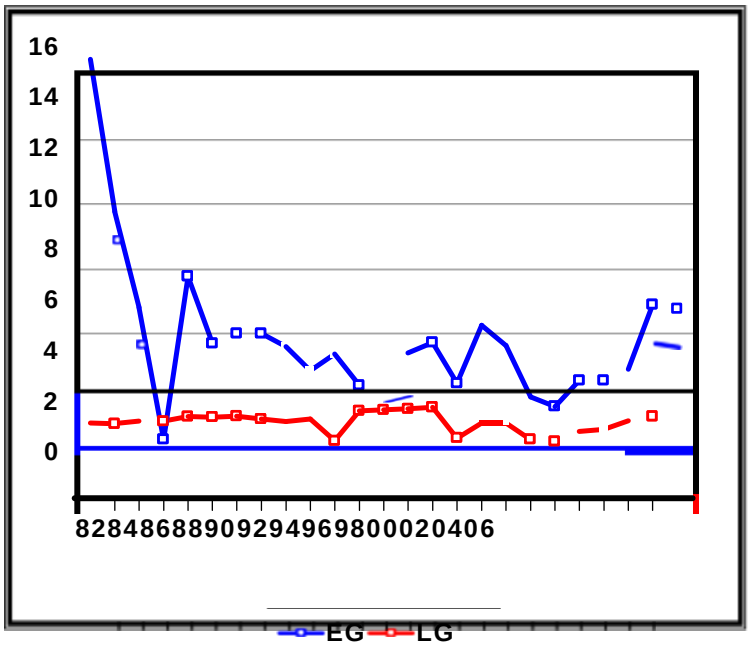

المصدر: مجدي الشوربجي ، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري،جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد 6،ص 148.

2.5. دراسات أجنبية:

1.2.5. دراسة بلد الصين:

جدول رقم (4): قيمة الصادرات من إجمالي الناتج المحلي في الصين (1980–2012)

السنة	إجمالي الصادرات (مليار دولار أمريكي)	نسبة الصادرات من الناتج المحلي	السنة	إجمالي الصادرات (مليار دولار أمريكي)	نسبة الصادرات من الناتج المحلي
1978	10	5 87	1995	168	26
1979	15	7	1996	172	24
1980	20	9	1997	207	21
1981	24	11	1998	207	20
1982	26	13	1999	221	20

1983	26	12	2000	280	20
1984	29	11	2001	299	23
1985	30	11	2002	365	25
1986	36	10	2003	485	30
1987	44	12	2004	656	34
1988	52	16	2005	837	37
1989	57	17	2007	1.219	38
1990	68	17	2008	1.431	35
1991	79	19	2009	1.357	27
1992	94	21	2010	1.601	31
1993	103	23	2011	1.899	31
1994	138	24	2012	1.945	32

المصدر: تيقاوي العربي النموذج الصيني في تنمية الصادرات، 2015/11/19، مجلة الحقيقة، العدد 36، ص 401.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الصادرات في الصين اتجهت للزيادة منذ عام 1978 حيث أنها بلغت 10 مليار دولار أمريكي واستمرا الزيادة بشكل ملحوظ خلال هذه السنوات حتى وصلت إلى 1.945 مليار سنة 2012، ونجد أن هذه الزيادة بدأت منذ منتصف الثمانينات أي منذ بداية عملية الإصلاح الاقتصادي، ويعكس ذلك نجاح سياسات تنمية الصادرات التي نفذتها الحكومة منذ بداية الثمانينات ومن أهمها التوسع في تنمية قواعد إنتاج سلع التصدير والمصانع المتخصصة في تصنيع الصادرات حيث تتضمن هذه السياسة استهداف صناعات بعينها لتصبح مصدر أساسي للصادرات.

جدول رقم (5): نسبة صادرات كل قطاع بالنسبة للصادرات الإجمالية للفترة (1978-2012)

القطاع/السنوات	19861978	19951987	20041996	20122005
المنتجات كثيفة الموارد الطبيعية	%31.4	%19.5	%17.5	%13
المنتجات كثيفة العمالة الغير ماهرة	%43.5	%52.9	%43.8	%22.1
المنتجات كثيفة التكنولوجيا	%10.3	%14.5	%29.4	%59.2

المنتجات كثيفة رأس المال البشري	%11.7	%14.5	%14.9	%17

المصدر: تيقاوي العربي النموذج الصيني في تنمية الصادرات، 2015/11/19، مجلة الحقيقة، العدد 36، ص 401.

يتضح من الجدول أعلاه تطور هيكل الصادرات الصينية من الصادرات كثيفة العمل ذات التكنولوجيا البسيطة إلى الصادرات كثيفة التكنولوجيا ورأس المال البشري، حيث نلاحظ التحول الكبير في هيكل الصادرات الصينية تجاه تصدير منتجات كثيفة التكنولوجيا حيث قدرت 10.3٪ في بداية الثمانينات حتى وصلت إلى 59.2٪ من إجمالي الصادرات الصينية في الفترة (2005–2012)، ويوضح هذا النجاح الحكومة الصينية في سياسة تنمية صادرات صناعات الأجهزة الالكترونية والآلات، وعليه نقول أن هيكل الصادرات الصينية يعكس زيادة القدرات التكنولوجية للدولة ونجاح سياسات تنمية الصادرات في القطاعات التي استهدفتها الحكومة الصينية.

6. خلاصة الفصل

يتناول فصل الموضوع العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي من خلال دراسة كيفية تأثير الصادرات على الاقتصاد الوطني للدول. يشير إلى أن الصادرات تعد محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي بسبب قدرتها على جلب العملات الأجنبية، مما يعزز الاستقرار المالي. كما أنها تحفز الشركات على تحسين كفاءتها وتبني تقنيات جديدة لتلبية الطلب الخارجي.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

1. تمهيد:

تعتبر إستراتيجية التنويع الاقتصادي عموما وتنويع الصادرات خارج المحروقات خصوصا محورا أساسيا في رسم السياسات الاقتصادية للدول وقوة محركة للنمو الاقتصادي. تهدف هذه الدراسة إلى تقدير العلاقة واتجاهها بين كل من الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992–2020.

تطور متغيرات الدراسة

الشكل رقم (1):تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات (مليار دولار)

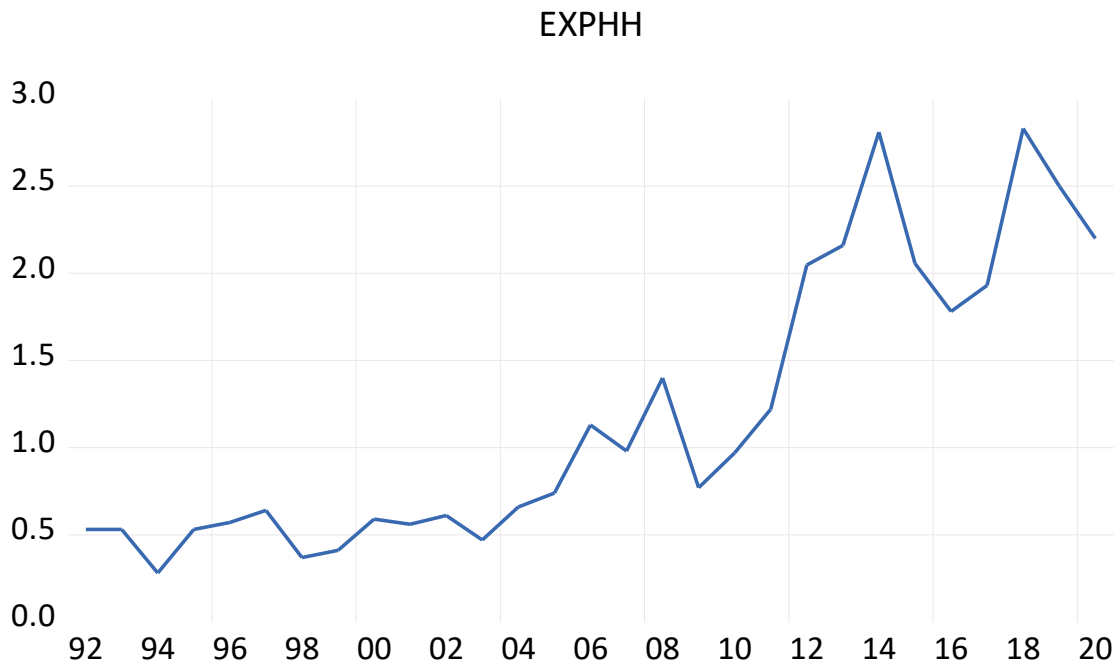

الشكل رقم (2): تطور معدل النمو الاقتصادي (%)

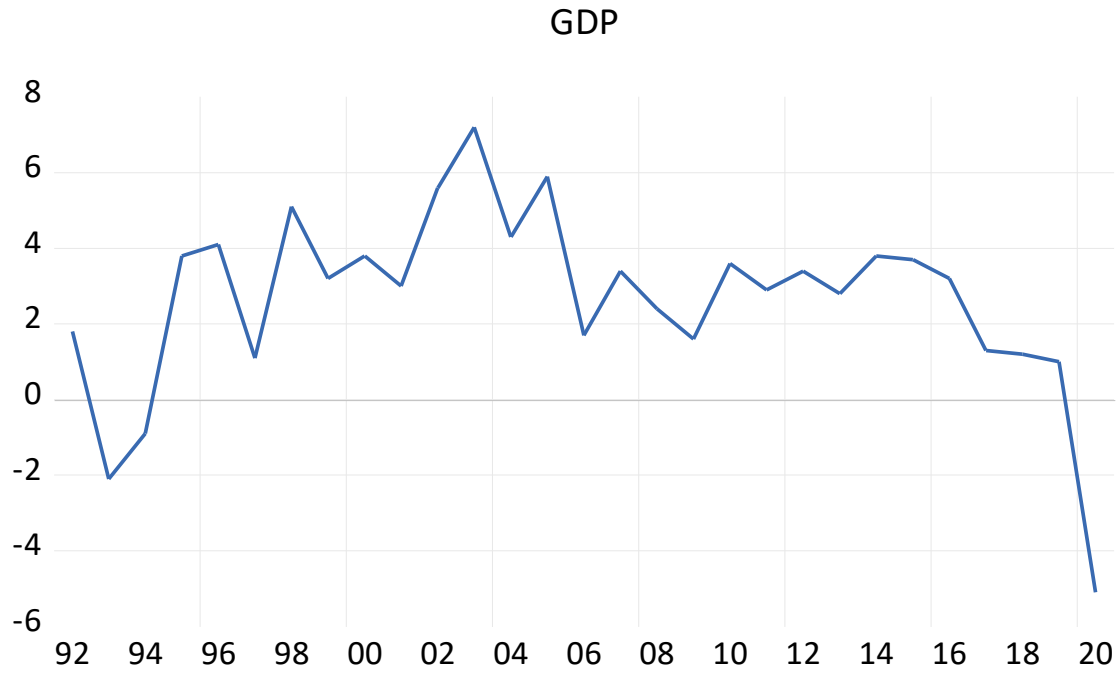

الشكل رقم (3): تطور الفرق الأول (معدل النمو الاقتصادي)

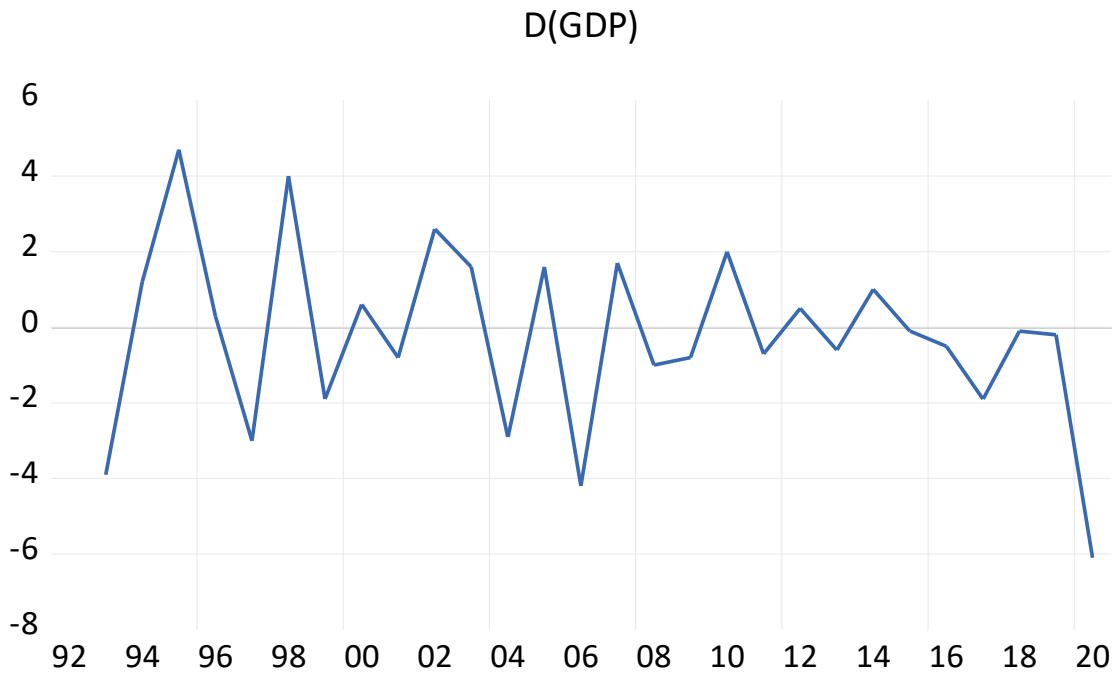

الشكل رقم (4): تطور الفرق الأول (الصادرات خارج قطاع المحروقات)

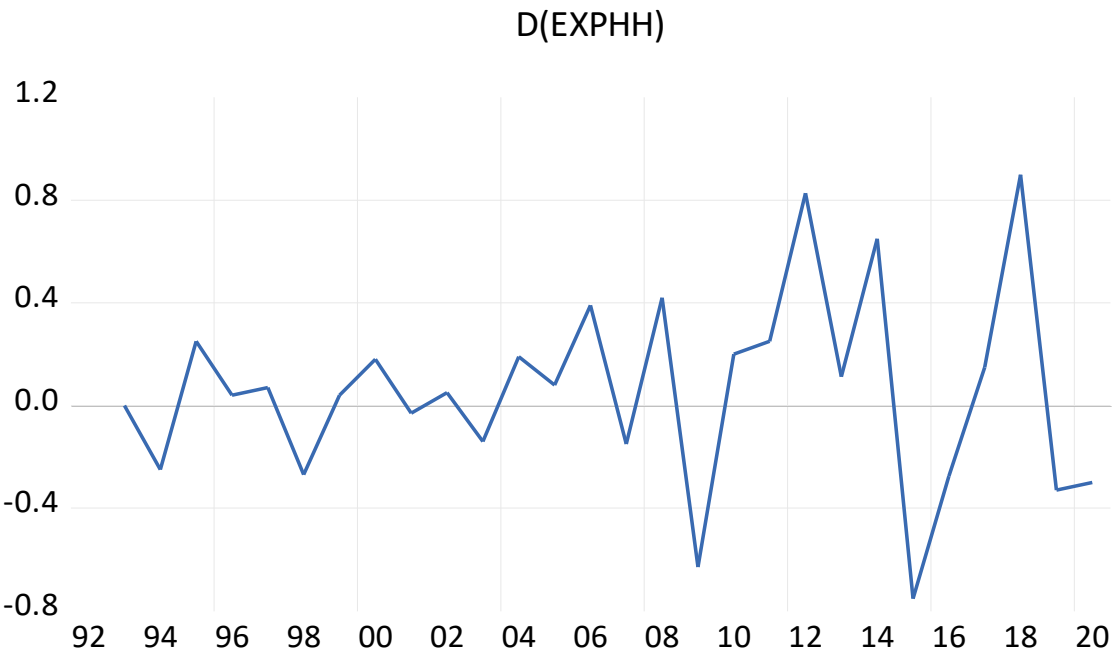

الجدول رقم (1): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	EXPHH	GDP
Mean المتوسط الحسابي	1.181931	2.648276
Median الوسيط	0.770000	3.200000
Maximum أكبر مشاهدة	2.830000	7.200000
Minimum أصغر مشاهدة	0.280000	-5.100000
Std. Dev. الانحراف المعياري	0.799311	2.433196
Skewness معامل الالتواء	0.766928	-1.131973
Kurtosis معامل التفلطح	2.175289	5.242329
Jarque-Bera الاحصائية	3.664713	12.26880
Probability الاحتمال	0.160036	0.002167
Sum المجموع	34.27600	76.80000
Sum Sq. Dev. مجموع الانحرافات	17.88915	165.7724
Observations عدد المشاهدات	29	29

الجدول رقم (2): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Covariance Analysis:Ordinary		
Includedobservations: 29		
Correlation		
t-Statistic		
Probability	EXPHH	GDP
EXPHH	1.000000	
GDP	-0.256057	1.000000
	-1.376398	-----
	0.1800	-----

من خلال نتائج مصفوفة الارتباط الخطي الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط بين الصادرات خارج قطاع المحروقات ومعدل النمو الاقتصادي بلغ **r= –0,25** وغير معنوي إحصائيا عند مستوى 5% و 1% و معنى ذلك انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين

الشكل رقم (5): الارتباط بين النمو الاقتصادي و الصادرات خارج قطاع المحروقات

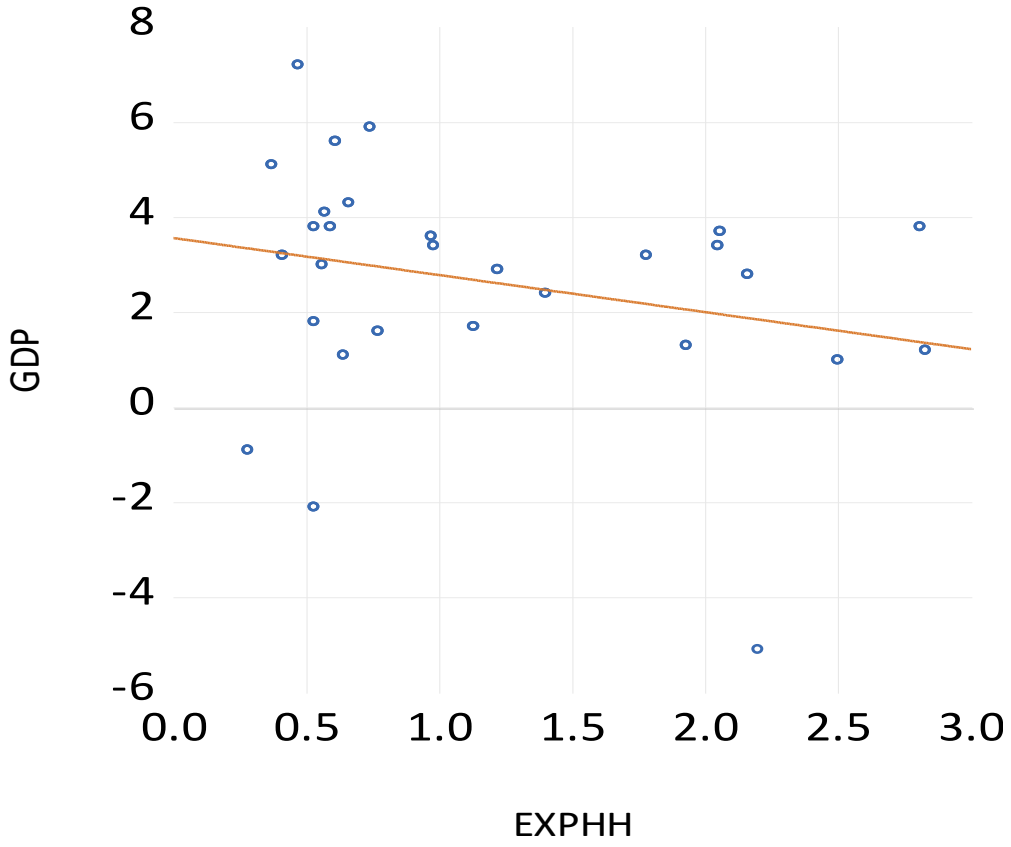

– اختبار جذر الوحدة ADF test

أن الاعتماد على السلاسل الزمنية بالنسبة لمتغيرات الدراسة يدفعنا إلى تحديد درجة تكامل هذه السلاسل من خلال اختبار جذر الوحدة " Unit root test " و سنعتمد على اختبار ديكي فولير المعزز ADF و كذلك فيليب بيرونPP لتأكيد نتائج الاختبار الأول .

حيث يرتكز اختبار ديكي فولير المعزز على صيغ الانحدار التالية :

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+2} + c + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+2} + bt + c + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث أن P : عدد التأخيرات في النموذج

Δ : التفاضل الأول للمتغير

ε_t : خطأ التقدير العشوائي

و يرتكز اختبار جذر الوحدة على اختبار الفرضيتين التاليتين :

الفرضية العدمية $H_0: \phi = 1$

الفرضية البديلة $H_1: |\emptyset| < 1$

في حالة قبول الفرضية العدمية ، فهذا يعني وجود جذور وحدية و بالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية

استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير الإحصائية ϕ فإننا نحصل على الإحصائية $t\phi\ j$ التي تخضع لتوزيع. Student) .

NullHypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
LagLength: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
AugmentedDickey-Fuller test statistic		**-2.007436**	**0.5722**
Test criticalvalues:	**1% level**	**-4.323979**	
	5% level	**-3.580622**	
	10% level	**-3.225334**	

NullHypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
LagLength: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
AugmentedDickey-Fuller test statistic		**-7.369132**	**0.0000**
Test criticalvalues:	**1% level**	**-4.339330**	
	5% level	**-3.587527**	
	10% level	**-3.229230**	

***MacKinnon (1996) one-sided p-values.**

NullHypothesis: EXPHH has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend
LagLength: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
AugmentedDickey-Fuller test statistic		**-3.073055**	**0.1319**
Test criticalvalues:	**1% level**	**-4.323979**	
	5% level	**-3.580622**	
	10% level	**-3.225334**	

***MacKinnon (1996) one-sided p-values.**

NullHypothesis: D(EXPHH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
LagLength: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
AugmentedDickey-Fuller test statistic		**-5.821427**	**0.0004**
Test criticalvalues:	**1% level**	**-4.374307**	
	5% level	**-3.603202**	
	10% level	**-3.238054**	

***MacKinnon (1996) one-sided p-values.**

من خلال نتائج اختبار استقرا ريه المتغيرات عند المستوى(**level**) نلاحظ أن القيم المطلقة للإحصائية| **tΦj**| أقل من القيم الحرجة، مما يدفعنا الى قبول الفرضية العدمية أي وجود جذور وحدية و بالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية،كما توضح نتائج اختبار استقرارية, المتغيرات عند الفروق الأولى (**First diff**) أن القيم المطلقة للإحصائية| **tΦj**| تفوق القيم الحرجة، مما يدفعنا إلى رفض الفرضية العدمية أي استقرار السلاسل الزمنية عند الفروق الأولى،أي أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أي من الشكل **I(1)**

2 – التكامل المشترك بمنهجية **Engel Granger**

1.2 **تحليل السلاسل الزمنية** : بما أن دراستنا التطبيقية سوف تعتمد عل سلاسل زمنية سوف نقوم بعرض بعض الأدبيات الخاصة بتحليل السلاسل الزمنية و اختبارات التكامل المشترك .

لتكن السلسلتين الزمنيتين xt و yt (مستقلتان عن بعضهما البعض) ، حيث أن كل سلسلة زمنيه تتبع مسارا عشوائيا حيث :

$$xt = x_{t-1} + \varepsilon t, \quad y t = y_{t-1} + \varepsilon t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

كل من السلسلتين xt و y t غير مستقرتين ، و يمكن كتابة في هذه الحالة أن $I(1)$xt

و $I(1)$yt و للحصول على سلاسل زمنية مستقرة يجب مفاضلة المتغيرات مرة واحدة . أن عدم استقراريه السلاسل الزمنية يمكن التعبير عنها إحصائيا على النحو التالي[1] :

$$Yt : y1 = y0 + \varepsilon 1$$

$$y2 = y1 + \varepsilon 2 = y0 + \varepsilon 1 + \varepsilon 2$$

$$\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots y t = y0 + \sum_{i=1}^{t} \varepsilon i \quad , \quad \varepsilon i \quad iid (0 , \sigma_{\varepsilon}^2)$$

بصفة عامة إذا كان لدينا سلسلتين زمنيتين xt وyt (غير مستقرتين) و متكاملتين من الدرجة I(d) ، فالمزج الخطي $y t - a xt - b \varepsilon t$ = كذلك متكاملة من الدرجة I(d) ، حيث أن الانحدار الذي نحصل علية و الناتج عن مزج خطي لسلاسل زمنية غير مستقرة يسمى بالانحدار الزائف (Spuriousregression) .

و يتميز الانحدار الزائف بارتفاع معامل التحديد R^2 و اتجاهه نحو الواحد الصحيح و هذا ناتج عن تأثير الاتجاه العام (trend) ، في حين أن المتغيرات لا تربط بينها أية علاقة أي أنها تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل .

تنحصر فكرة التكامل المشترك أنه في المدى القصير السلسلتين xt وyt يمكن أن يشهدا تطورا و مسارا مختلفا ، لكن في المدى الطويل يسيران جنبا إلى جنب . أي أنه توجد علاقة مستقرة في المدى الطويل بين xt و yt بحيث أن انحدار المدى الطويل أو انحدار التكامل المشترك يأخذ الصيغة التالية :

$$y_t = a\,xt + b$$

لتكن لدينا السلسلتين xt وyt حيث أن $I(1)xt \rightarrow I(1)yt$ ، فاذا تحصلنا على المزج الخطي التالي :

$$y_t - a\,xt - b = \varepsilon_t \rightarrow I(0)$$

فيمكن القول في هذه الحالة أن السلسلتين الزمنيتين xt وyt تربط بينهما علاقة تكامل مشتركا (أو متكاملتين تكاملا مشتركا) و نكتب

$$xt, yt \sim CI(1, 1) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

جدول رقم (3):نتائج تقدير الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية

DependentVariable: GDP
Sample: 1992 2020
Includedobservations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.569553	0.803647	4.441695	0.0001
EXPHH	-0.779467	0.566310	-1.376398	0.1800

R-squared	0.065565	Meandependent var	2.648276
Adjusted R-squared	0.030957	S.D. dependent var	2.433196
S.E. of regression	2.395238	Akaike info criterion	4.651315
Sumsquaredresid	154.9035	Schwarz criterion	4.745611
Log likelihood	-65.44406	Hannan-Quinn criter.	4.680847
F-statistic	1.894472	Durbin-Watson stat	1.039187
Prob(F-statistic)	0.180007		

يقدر معامل التحديد (R^2) بـ 0,065وهذا يدل على أن النموذج قد فسر نسبة 6,5% فقط من تغيرات المتغير التابع GDP،و هي نسبة ضعيفة جدا أما النسبة المتبقية فهي ناتجة عن متغيرات لم يتضمنها النموذج.

تقدر الإحصائية *F-statistic* بـ 1,89 و غير معنوية إحصائيا عند مستوى 1 %، و هذا ما يدفعنا إلى قبول الفرضية العدمية أي أن معاملات انحدار معدومة ، و بالتالي فالنموذج المقدر غير معنوي كليا عند مستوى 1 % و 5%. النتائج عموما تعكس واقع الاقتصاد الجزائري و ضعف مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام و تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري

الشكل رقم (6):تطور سلسلة البواقي (الأخطاء العشوائية)

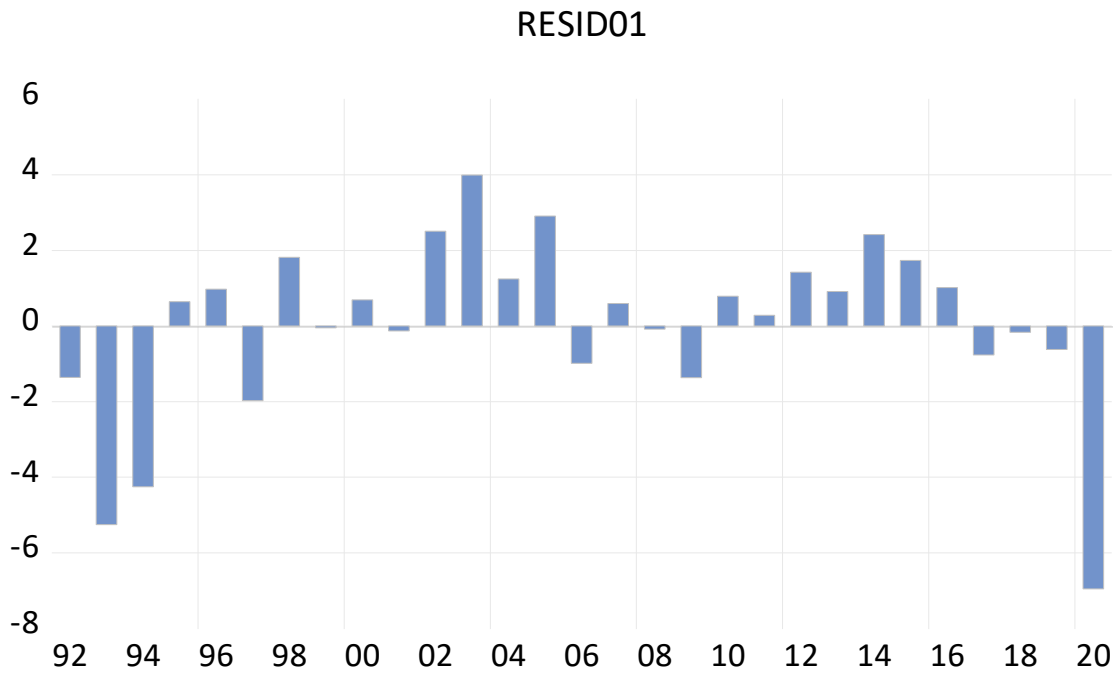

الشكل رقم (7): الإحصاء الوصفي لسلسلة البواقي

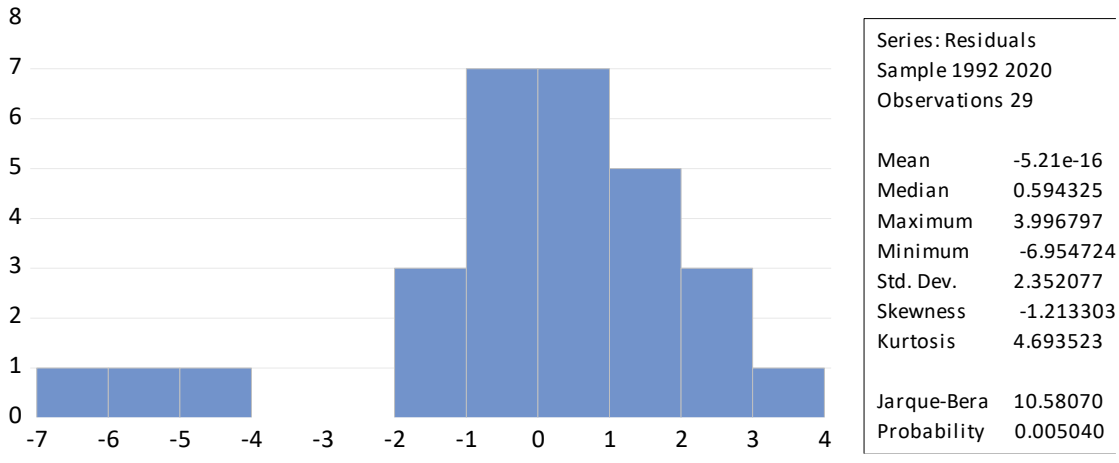

جدول رقم (4):اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Nullhypothesis: No serial correlationat up to 2 lags

F-statistic	**2.341865**	**Prob. F(2,25)**	**0.1169**
Obs*R-squared	**4.575845**	**Prob. Chi-Square(2)**	**0.1015**

من خلال نتائج اختبار LM يتضح لنا أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ، حيث أن نتائج الاختبار تدفعنا إلى قبول الفرضية العدمية و التي تنص على خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي serial-correlation

جدول رقم (5):اختبار التباين

HeteroskedasticityTest: ARCH

F-statistic	**0.727857**	**Prob. F(2,24)**	**0.4933**
Obs*R-squared	**1.544027**	**Prob. Chi-Square(2)**	**0.4621**

من خلال نتائج اختبار ARCHيتضح لنا أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين ، حيث أن نتائج الاختبار تدفعنا إلى قبول الفرضية العدمية و التي تنص على ثبات تباين النموذج .

اختبار سكون بواقي الانحدار

بعد الحصول على بواقي الانحدار ε_tو هي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى .و ينصب الاختبار على التحقق من أن هذا المزج الخطي ساكن أي متكامل من الدرجة صفر.

$$\Delta\ \hat{\varepsilon}_t = \alpha_0 + \delta\widehat{\varepsilon}_{t-1} + \Delta\ \hat{\varepsilon}_{t-1} + e\ t$$

و الجدول التالي يوضح نتائج اختبار سكون البواقي (اختبار ديكي فولير المعزز و كذلك اختبار فيليبس ببرسون) على النحو التالي :

NullHypothesis: UT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
LagLength: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
AugmentedDickey-Fuller test statistic		**-2.116056**	**0.5151**
Test criticalvalues:	**1% level**	**-4.323979**	
	5% level	**-3.580622**	
	10% level	**-3.225334**	

***MacKinnon (1996) one-sided p-values.**

من خلال نتائج اختبار سكون البواقي تتضح لنا أن القيمة المطلقة للإحصائية |tΦj| أقل القيم الحرجة ، مما يدفعنا إلى قبول الفرضية العدمية أي عدم استقراريه بواقي الانحدار عند المستوى، ما يؤكد عدم وجود علاقات تكامل مشترك بين الصادرات خارج قطاع المحروقات و النمو الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الجزائري .

نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR

أن نموذج متجه تصحيح الخطأ هو بالحقيقة نموذج متجه انحدار ذاتي(VAR) ، و نموذج الانحدار الذاتي يستخدم لوصف العلاقة الديناميكية التبادلية بين المغيرات المستقرة . و يعد نموذج متجه تصحيح الخطأ كحالة خاصة من نموذج الانحدار الذاتي للسلاسل الزمنية المستقرة من الدرجة الأولى . و إذا افترضنا لدينا سلسلتين زمنيتين x_t و y_t ، فان النموذج الديناميكي التبادلي بين المتغيرين يوضع على النحو التالي :

$$y_t = \beta_{1.0} + \beta_{1.1}{}^{*}y_{t-1} + \beta_{1.2}{}^{*}x_{t-1} + \varepsilon_1$$

$$x_t = \beta_{2.0} + \beta_{2.1}{}^{*}y_{t-1} + \beta_{2.2}{}^{*}x_{t-1} + \varepsilon_2$$

كلا المعادلتين تظهران أن كل متغير يعتمد على فترة إبطاء ذاتية و على فترة إبطاء للمتغير الأخر ، و كلا المعادلتين تشكلان نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) بإبطاء فترة واحدة

و إذا كان كل من x_t و y_t مستقرتان فيكمن تقدير المعلمات أعلاه بطريقة المربعات الصغرى العادية Ols . أما إذا كان كل من x_t و y_t غير مستقرتين في المستوى الأصلى[2] ، و لكنهما مستقرتان عند الفروق الأولى ، فانه يتم تقدير النموذج التالي :

$$\Delta y_t = \beta_{1.0} + \beta_{1.1}{}^{*}\Delta y_{t-1} + \beta_{1.2}{}^{*}\Delta x_{t-1} + \varepsilon_1$$

$$\Delta x_t = \beta_{2.0} + \beta_{2.1}{}^{*}\Delta y_{t-1} + \beta_{2.2}{}^{*}\Delta x_{t-1} + \varepsilon_2$$

جدول رقم (6):نتائج تقدير نموذج VAR

VectorAutoregressionEstimates
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GDP	EXPHH
GDP(-1)	**0.356557**	**0.015178**
	(0.22184)	**(0.04427)**
	[1.60726]	**[0.34289]**
GDP(-2)	**0.141985**	**0.001110**
	(0.22263)	**(0.04442)**
	[0.63776]	**[0.02498]**
EXPHH(-1)	**-0.036929**	**0.799027**
	(1.06851)	**(0.21321)**
	[-0.03456]	**[3.74759]**
EXPHH(-2)	**-1.250077**	**0.127053**
	(1.12225)	**(0.22393)**
	[-1.11390]	**[0.56737]**
C	**2.784832**	**0.109133**
	(1.08051)	**(0.21561)**
	[2.57732]	**[0.50617]**
R-squared	**0.359001**	**0.787499**
Adj. R-squared	**0.242456**	**0.748862**
Sum sq. resids	**90.60306**	**3.607456**
S.E. equation	**2.029365**	**0.404939**
F-statistic	**3.080356**	**20.38218**
Log likelihood	**-54.65513**	**-11.13808**
Akaike AIC	**4.418899**	**1.195413**
Schwarz SC	**4.658868**	**1.435383**
Meandependent	**2.855556**	**1.230222**
S.D. dependent	**2.331611**	**0.808040**

Determinantresid covariance (dof adj.)	0.674923
Determinantresid covariance	0.448097
Log likelihood	-65.78562
Akaike information criterion	5.613749
Schwarz criterion	6.093689
Number of coefficients	10

GDP = 0.356556554798*GDP(-1) + 0.141985270654*GDP(-2) - 0.0369293465473*EXPHH(-1) - 1.25007661532*EXPHH(-2) + 2.78483154306

EXPHH = 0.01517847821*GDP(-1) + 0.0011097331321*GDP(-2) + 0.799027435487*EXPHH(-1) + 0.127053042644*EXPHH(-2) + 0.109132822083

جدول رقم (7):دوال الاستجابة للصدمات العشوائية

Response of GDP: Period	GDP	EXPHH
1	2.029365	0.000000
2	0.723229	-0.014950
3	0.532585	-0.523338
4	0.242817	-0.604515
5	0.103859	-0.687317
6	0.007305	-0.691003
7	-0.046775	-0.669597
8	-0.077353	-0.628502
9	-0.091936	-0.579102
10	-0.096796	-0.526424

Response of EXPHH: Period	GDP	EXPHH
1	0.009604	0.404825
2	0.038477	0.323466
3	0.045194	0.309666
4	0.049886	0.280569
5	0.049879	0.253770
6	0.048039	0.227313

7	0.044948	0.202620
8	0.041316	0.179849
9	0.037497	0.159165
10	0.033729	0.140541

CholeskyOrdering: GDP EXPHH

يكمن تحليل نتائج تقدير دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على مدى عشر سنوات ، و التي توضح لنا تأثير صدمة بانحراف معياري قدره وحدة واحدة أو بنسبة 1 % على المتغيرات الداخلية في النموذج . على النحو التالي

1/ حدوث صدمة ايجابية مقدارها 1 % في الصادرات خارج قطاع المحروقات تؤثر على معدل النمو الاقتصادي (gdp) سلبا خلال طول فترة

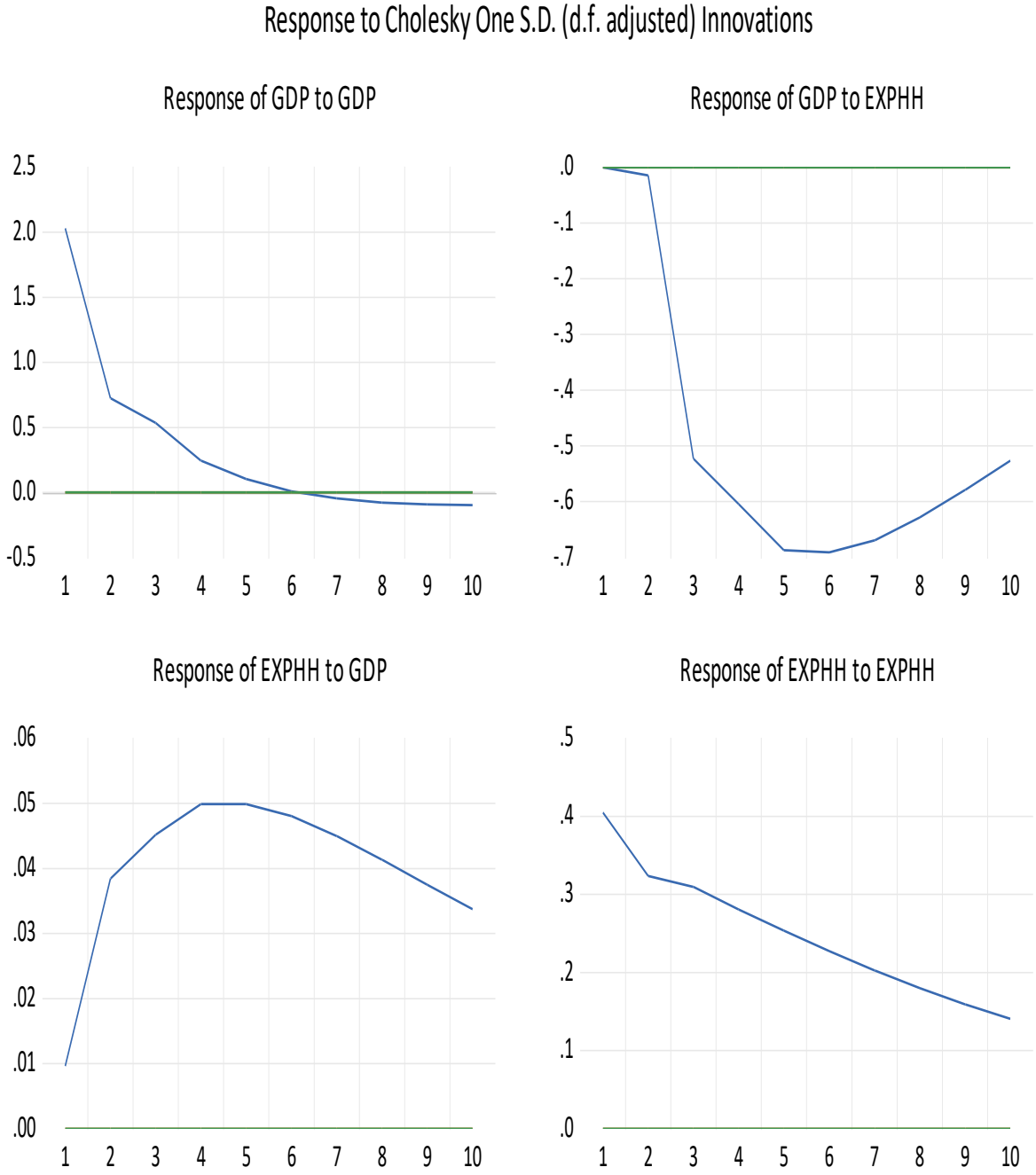
Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations
Response of GDP to GDP
2.5
2.0
1.5
1.0
0.5
0.0
-0.5
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10
Response of GDP to EXPHH
.0
-.1
-.2
-.3
-.4
-.5
-.6
-.7
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10
Response of EXPHH to GDP
.06
.05
.04
.03
.02
.01
.00
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10
Response of EXPHH to EXPHH
.5
.4
.3
.2
.1
.0
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

جدول رقم (8):نتائج تحليل التباين

Variance Decomposition of GDP: Period	S.E.	GDP	EXPHH
1	2.029365	100.0000	0.000000
2	2.154438	99.99518	0.004815
3	2.280161	94.72785	5.272146
4	2.371399	88.62735	11.37265
5	2.471179	81.79139	18.20861
6	2.565982	75.86009	24.13991
7	2.652322	71.03270	28.96730
8	2.726868	67.28252	32.71748
9	2.789197	64.41769	35.58231
10	2.840090	62.24587	37.75413

Variance Decomposition of EXPHH: Period	S.E.	GDP	EXPHH
1	0.404939	0.056251	99.94375
2	0.519698	0.582290	99.41771
3	0.606648	0.982320	99.01768
4	0.670245	1.358718	98.64128
5	0.718412	1.664676	98.33532
6	0.755046	1.911852	98.08815
7	0.783051	2.107026	97.89297
8	0.804501	2.259910	97.74009
9	0.820952	2.378871	97.62113
10	0.833577	2.471084	97.52892

CholeskyOrdering: GDP EXPHH

يتضح لنا من خلال نتائج تحليل التباين (variance decomposition) بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي gdp، أنه على المدى القصير 94 % من تباين خطأ التنبؤ بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي مفسرة بصدمات في المتغير نفسه وهذا خلال الفترة الثالثة و تنخفض هذه النسبة في الفترة العاشرة إلى ما يعادل 62 % ، أما فيما يخص الصادرات خارج قطاع المحروقات فبلغت نسبته حوالي 24 % في المدى المتوسط و الطويل و هذا ما يدل على ضعف القدرة التفسيرية للاستثمار الأجنبي المباشر للتغير في معدل النمو الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الجزائري

الشكل رقم (8):التمثيل البياني لنتائج تحليل التباين

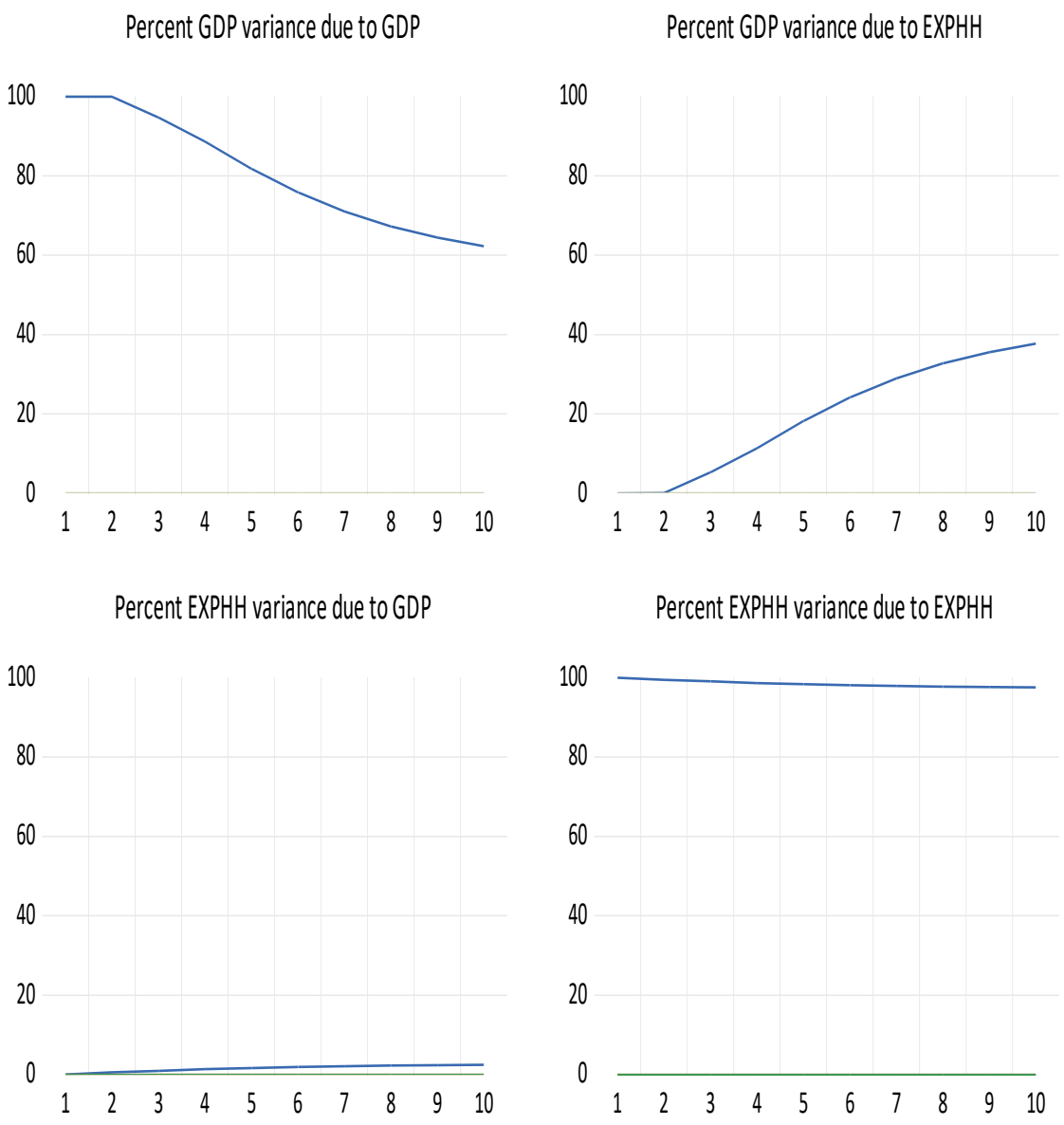

اختبار العلاقات السببية على المدى القصير

يرتكز اختبار علاقات السببية على وضع الفرضيتين التاليتين :

التالية :H_0 ، اذا تم قبول الفرضية العدمية y_{1t} لا يسبب $H_0: y_{2t}$

$$H_0: \beta_{11} = \beta_{12} = \beta_{13} \ldots\ldots\ldots = \beta_{1P} = 0$$

التالية :H_0 ، اذا تم قبول الفرضية العدمية y_{2t} لا يسبب $H_0: y_{1t}$

$H_0: \alpha_{11} = \alpha_{12} = \alpha_{13} \ldots\ldots\ldots = \alpha_{1P} = 0$

كما يمكننا اجراء الاختبار على النحو التالي :

فرضية أن y_{2t} يسبب y 1t

$H_0: \beta_{11} = \beta_{12} = \beta_{13} \ldots\ldots\ldots = \beta_{1P} = 0$ et $y_{1t} = \gamma_1 + \alpha_{11} y_{t1-1} + \alpha_{12} y_{t1-2} + \ldots\ldots \alpha_{1p} y_{t1-p} y_{1t}$ لا y_{2t} يسبب

$H_1 : \beta \neq 0$ يوجد على الأقل معامل انحدار يختلف عن الصفر أي y_{2t} يسبب y_{1t}

فرضية أن y_{1t} يسبب y 2t

$H_0: \alpha_{11} = \alpha_{12} = \alpha_{13} \ldots\ldots\ldots = \alpha_{1P} = 0$ et $y_{2t} = \gamma_2 + \beta_{21} y_{t2-1} + \beta_{22} y_{t2-2} + \ldots\ldots \beta_{2p} y_{t2-p} y_{2t}$ لا y_{1t} يسبب

$H_1 : \alpha \neq 0$ يوجد على الأقل معامل انحدار يختلف عن الصفر أي y_{1t} يسبب y_{2t}

يرتكز الاختبار على تحديد قيمة الإحصائية F^* و مقارنتها بالإحصائية $F_{statistic}$ احصائية فيشر الجدولية ، وفقا للقواعد التالية :

نقبل الفرضية H_0 أي أنه لا توجد علاقات السببية : $F^* < F_{statistic}$

نرفض الفرضية H_0: أي أنه توجد علاقات السببية $F^* > F_{statistic}$

حيث أن الإحصائية F^* تحدد وفق العلاقة التالية :

$$= \frac{(SCRR - SCRU)/c}{SCRU/(n-k-1)} F^*$$

حيث SCRR:مجموع مربعات الأخطاء في المعادلة المختزلة (contraint)

SCRU: مجموع مربعات الأخطاء في المعادلة غير المختزلة non (contraint)

c: عدد المعلمات المراد اختبار معنويتها إحصائيا

n-k-1: درجة الحرية

جدول رقم (9):نتائج اختبار سببية granger

Pairwise Granger Causality Tests
Sample: 1992 2020
Lags: 2

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EXPHH does not Granger Cause GDP	27	2.90478	0.0759
GDP does not Granger Cause EXPHH		0.07426	0.9287

من خلال نتائج اختبار خرانجلGranger لعلاقات السببية على المدى القصير ، يتضح لنا عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين الصادرات خارج قطاع المحروقات و معدل النمو الاقتصادي Gdpحيث أن الإحصائية ***F-statisic*** للاختبار أقل من القيم الحرجة الجدولية لفيشر، هذه النتائج عموما تؤكد ضعف مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام بالنسبة للاقتصاد الجزائري

4. اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

_ الصادرات خارج المحروقات تؤثر على النمو الاقتصادي من اجل تحقيق علاقة مستقرة مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستقر، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

_وجود علاقة طردية موجبة بينهما وهذا يؤكد الدور الايجابي الذي تلعبه الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي ومنه الفرضية الثانية صحيحة. ولكن بعد النتائج المتوصل إليها من الجانب التطبيقي انه لا يوجد دلالة إحصائية لصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي أي خاطئة من جانب الدلالة الإحصائية.

5. خلاصة الفصل

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تقدير أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعد التحليل والمناقشة توصلنا إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة توازنية تتجه من الصادرات إلى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992-2020.
- وجود علاقة معنوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي وهذا ما يفسره العائد من الضرائب على الصادرات مما تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي وبالتالي النمو الاقتصادي.
- عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين الصادرات خارج قطاع الحر وقات ومعدل النمو الاقتصادي.
- الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تفسر النمو الاقتصادي سواء في المدى القصير او الطويل.

الخاتمة العامة

1. الخاتمة:

في الختام تتناول هذه الدراسة قياس أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1992 إلى 2020. من خلال التحليل الكمي والنوعي للبيانات، تبين أن الصادرات غير نفطية دورا هاما في تحفيز النمو الاقتصادي ، وإن كان هذا الدور ما يزال أقل تأثيرا مقارنة بقطاع المحروقات. لقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة ايجابية بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي، حيث تساهم هذه الصادرات في تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية المتقلبة. كما أكدت الدراسة على أهمية السياسات الحكومية التي تشجع وتدعم تنمية القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات، وذلك من خلال تحسين البنية التحتية، وتوفير التسهيلات المالية، وتعزيز البيئة الاستثمارية.

وفي الختام تعتبر هذه الدراسة خطوة مهمة في فهم ديناميت الاقتصاد الجزائري وكيفية تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تنويع مصادر الدخل. وتساهم في توجيه السياسات المستقبلية نحو تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

2. نتائج الدراسة:

- ✓ **تأثير ايجابي للصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي:**

أظهرت التحليلات الإحصائية أن هناك علاقة طردية بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1992 إلى 2020. هذه النتائج تدعم الفرضية القائلة بان تنويع القاعدة الاقتصادية يمكن أن يسهم في تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة.

- ✓ **تنويع القاعدة الاقتصادية:**

تبين لأن القطاعات غير النفطية بدأت تلعب دورا متزايد الأهمية في الاقتصاد الجزائري، مما ساعد في تقليل الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات. هذا التنويع يعزز من مرونة الاقتصاد في مواجهة التقلبات السعرية في سوق النفط.

- ✓ **التحديات والسياسات الحكومية:**

بالرغم من التقدم الملحوظ ما زالت هناك تحديات كبيرة تواجه الصادرات عير نفطية، بما في ذلك البيروقراطية، ضعف البنية التحتية، والحواجز التجارية. ومع ذلك فان السياسات الحكومية الداعمة التي تم تنفيذها خلال الفترة المدروسة ساعدت في تحسين أداء هذه الصادرات.

- ✓ **تحسين القدرة التنافسية:**

أظهرت النتائج أن تحسين جودة المنتجات وزيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال تبني التكنولوجيا الحديثة والابتكار، يعد ضروريا لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق المالية.

✓ دور الاستثمار الأجنبي المباشر(**FDI**):

أشارت الدراسة إلى أن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير النفطية له تأثير ايجابي ملموس على النمو الاقتصادي.

3 مقترحات:

- ❑ تسهيل عمليات الاستثمار من اجل النمو الاقتصادي.
- ❑ إنشاء صناديق استثمار خاصة لدعم المشاريع الصغيرة.
- ❑ تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية لتحسين مهارات الإدارة والتسويق والابتكار.
- ❑ توفير منصات الكترونية لتسهيل وصول المنتجات إلى الأسواق العالمية.
- ❑ دعم الابتكار والتكنولوجيا من خلال منح للأبحاث والتطوير.
- ❑ توفير حوافز ضريبية للشركات التي تستثمر في التكنولوجيا الجديدة.

قائمة المراجع

1. احمد بوديسة ، وآخرون،31 /2020/03، أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000–2015، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد01.

2. التجاني بن سالم، 2016/05/21، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة، 1970–2014، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016.

3. العياطي جهيدة، بن عزة محمد، جوان 2018، إشكالية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، المركز الجامعي تندوف، مجلة العقار للدراسات الاقتصادية،مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي، العدد 02.

4. بلاوي عبلة، قاسمي رميسة، واقع منظومة الصادرات في الجزائر خارج المحروقات، 2010–2020، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الاكادمي، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2022/2021.

5. حسين علي الزيود، شريفة بو الشعور، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر، 2000–2015، جامعة آل البيت، الأردن، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثامن.

6. حفايضية يمينة، برقوق صبرينة، ترقية الصادرات خارج المحروقات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، 2004–2017، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، 2018/2017.

7. رمضان بطوي، 2020/10/01، التغطية المؤسسية لأخطار التصدير في الجزائر، جامعة العربي التبسي، تبسة، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، سنة 2020.

8. ساطور رشيد، 2013/12/31،دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة – علاقات وروابط– جامعة البليدة 02، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 4، العدد 3.

9. طوير أمال، علاوي صفية، 2020/10/30، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2018، جامعة عمار ثلجي الأغواط، مجلة أبحاث اقتصادية معاصر، العدد 02.

10. طوير أمال، مختاري عبد الجبار، 2020/12/27، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990–2018 ، جامعة الاغواط ، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 04، العدد02، 2020.

11. وسام حسن علي ،أثر التضخم على أداء سوق العراق للأوراق المالية ، دراسة باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 5 العدد 102013